جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954 -2020)

The Jordanian Women Participation in the Political Life and the Obstacle and Solution Methods (1954-2020)

إعداد:

رشا أحمد عواد النعيمات

إشراف:

الدكتورة ريما لطفي أبو حميدان

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

حزيران، 2021

تفويض

أنا رشا أحمد عواد النعيمات، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًا والكترونيًا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: رشا أحمد عواد النعيمات.

التاريخ: 16 / 06 / 2021.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954 -2020).

للباحثة: رشا أحمد عواد النعيمات.

وأجيزت بتاريخ: 16 / 06 / 2021.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. عبدالقادر محمد الطائي	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. ريما لطفي أبو حميدان	مشرفًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. سحر محمد الطراونة	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ. د. أمل سالم العواودة	عضوًا من خارج الجامعة	الجامعة الأردنية	.....

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى أوّلاً، الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة.

ومن ثمّ أتوجه بخالص الشكر، وعظيم الامتنان للأستاذة الفاضلة: **د. ريما حميدان**، على ما قدّمته لي من علم نافع، وعطاء متميز، وإرشاد مستمر.

كما أتوجه بالشكر الجزيل **لأعضاء لجنة المناقشة: الدكتور عبدالقادر محمد الطائي، الدكتورة سحر الطراونة، الدكتورة أمل عواودة.**

وكذا أتقدم بأسمى عبارات الشكر إلى **كلية الآداب والعلوم / قسم العلوم السياسية، وأساتذتها الكرام** التي يسرت لي استكمال دراستي العليا.

الباحثة

الإهداء

إلى مثلي الأعلى، وأحمل أسمه بكل افتخار، عهداً مني سأكون على طريقك سائرة ...
والدي الغالي.

إلى أغلى ما أملك رمز الصبر والتضحية ... ينبوع الحب والحنان ... من بدعائها أنارت طريقي
والدتي الغالية.

ولكل من ساعدني في إتمام رسالتي هذه لكي تظهر على أكمل وجه.

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة .....ج
شكر وتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
فهرس المحتويات.....و
قائمة الأشكال .....ح
قائمة الملحقات.....ط
الملخّص باللغة العربية ..... ي
الملخّص باللغة الإنجليزية .....ل

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة 1
مشكلة الدراسة.....2
أهمية الدراسة 3
فرضية الدراسة 3
أسئلة الدراسة.....4
أهداف الدراسة 4
حدود الدراسة ومحدداتها 4
محددات الدراسة.....5
تعريف مفاهيم الدراسة 5
الإطار النظري والدراسات السابقة 7
الدراسات السابقة 15
منهجية التحليل..... 21

الفصل الثاني: تطور مشاركة المرأة في الحياة السياسية

المبحث الأول: التطور التاريخي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية 23
المبحث الثاني: المشاركة الفعلية للمرأة الأردنية في الحياة السياسية ونسب تمثيلها منذ 1954–2020 28
المبحث الثالث: منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون المرأة وحضورها في السلطة القضائية والسلك الدبلوماسي والأحزاب 41

الفصل الثالث: معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية

المبحث الأول: الموروث المجتمعي الثقافي 47
المبحث الثاني: صورة المرأة في المناهج الدراسية 51
المبحث الثالث: الموروث الديني وتوظيف بعض النصوص الدينية سلبا في النظرة للمرأة 54

الفصل الرابع: سبل معالجة معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية

المبحث الأول: سبل معالجة مؤثرات ومسببات إعاقة المرأة عن المشاركة السياسية 59
المبحث الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية منذ عام 1954 وحتى 2020 64
المبحث الثالث: قراءة في نتائج المقابلات 68

الفصل الخامس: الخاتمة، النتائج التوصيات

الخاتمة 75
النتائج 77
التوصيات..... 78
قائمة المراجع 81
الملحقات..... 85

قائمة الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
2– 1	المنحنى البياني لنسبة تمثيل المرأة الأردنية في البرلمان	33
2 – 2	المنحنى البياني لنسبة تمثيل المرأة الأردنية في مجلس الأعيان	35
2 – 3	المنحنى البياني لنسبة تمثيل المرأة الأردنية في المجالس البلدية	38
2 – 4	المنحنى البياني لنسبة تمثيل المرأة الأردنية في السلطة التنفيذية " الوزارات "	40

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	المقابلة	85

مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954 -2020)

إعداد:

رشا أحمد عواد النعيمات

إشراف:

الدكتورة ريما لطفي أبو حميدان

الملخّص

تناولت الدراسة واقع مشاركة المرأة السياسية في الأردن من الفترة الممتدة من 1954 وحتى عام 2020، وقد استخدم المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي ، ذلك لتجميع ما أمكن من المعلومات التي توثق مسيرة المرأة الأردنية ضمن سياق قراءتها التاريخية والسياسية والاجتماعية، وقد افترضت الدراسة أن هنالك معوقات تحول دون مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وللتثبت من ذلك والتعرف على المعوقات فقد استخدمت الباحثة إضافة إلى المناهج المذكورة سابقا أسلوب المقابلة عن بعد بطرح أسئلة لاستمزاج آراء 20 مبحوثا بعينة قصدية من النساء والرجال ممن أتموا دراسات عليا بهدف تدعيم فرضية وجود معوقات تتخذ في أغلبها الطابع والموروث الثقافي وبعض المعوقات القانونية، والمعوقات الخاصة بالمناهج التعليمية ومسارات التعليم الخاصة بالإناث، وتوظيف النصوص الدينية بما يتناسب والمزاج العام، وبهدف الإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيس وهو: ما هي المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية وما هي سبل علاجها؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعوقات القانونية كانت أقل أثراً في إعاقة المرأة الأردنية عن المشاركة السياسية من الموروث الثقافي الاجتماعي ومن تأثير المناهج الدراسية التي تغض الطرف عن المرأة كونها في مواقع صنع قرار وتعكس صورتها كتابع للرجل، كذلك كان تأثير الإرث الديني الانتقائي المتناقل من جيل إلى آخر بتفسيرات دونما تمحيص بمدى صحته وبما يتناسب مع النظرة الاجتماعية الدونية للمرأة أحد أهم المعوقات أمام مشاركة المرأة سياسياً ووجودها في مواقع صنع القرار.

كما وضعت الدراسة مجموعة توصيات تصنف ضمن سبل معالجة المعوقات منها ضرورة تبني استراتيجيات وخطط بعيدة المدى من قبل المنظمات المعنية بشؤون المرأة من أجل تغيير النظرة الاجتماعية للمرأة بمختلف أبعادها، والتركيز أيضاً على انخراط النساء في مجالات أكاديمية لا تنحصر في مجال الرعاية والخدمات وتساعدهن على تبوأ مكانهن ومكانتهن في المشاركة السياسية،

وأن تعمل الجهات المعنية من منظمات مجتمع مدني ووزارات ومجالس تشريعية وإعلام وأحزاب على وضع الخطط والبرامج التي من شأنها رفع مكانة المرأة من خلال تغيير الصورة النمطية لها في الذهنية المجتمعية، وأن يبقى نظام الكوتا مستمراً حتى إحداث التغيير المنشود، كما أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تناقش أساس وأسباب المعوقات النابعة من ثقافة المجتمع والبحث عن سبل عملية لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: مشاركة المرأة، المعوقات، الحياة السياسية.

The obstacle of the Jordanian Women in the Political life Participation (1955- 2020)

Prepared by: Rasha Ahmad Al- Naimat

Supervised by: Dr. Rima Abu Hmaidan

Abstract

The study examined the reality of women's political participation in Jordan during the period from 1954 to 2020,

The historical and inductive approach was used to collect as much information as possible that documented the path of Jordanian women within the context of their historical, political and social reading.

The researcher also used a simple form to elicit the opinions of 20 respondents from an intended sample of women and men who have completed postgraduate studies to support the hypothesis of the existence of obstacles that mostly take on a cultural character and heritage, some legal obstacles, and obstacles related to educational curricula and educational paths for females and the employment of religious texts commensurate with the public mood.

The study found that legal obstacles were less effective in hindering Jordanian women from political participation than the socio-cultural heritage and from the influence of school curricula that turn a blind eye to women because they are in decision-making positions and reflect their image as a subordinate to men, as well as the influence of selective religious heritage transmitted from generation to generation. Another with uncritical interpretations of its validity and in line with the inferior social view of women is one of the most important obstacles to women's political participation and their presence in decision-making positions.

The study also developed a set of recommendations that are classified as ways to address the obstacles, including the need to adopt long-term strategies and plans by organizations concerned with women's affairs in order to change the social perception of women in its various dimensions, Emphasis also on the involvement of women in academic fields that are not limited to care and services, and that helps them to assume their place and position in political participation, and that the concerned authorities such as civil society organizations, ministries, legislative councils, the media and parties

develop plans and programs that will raise the status of women by changing the image. Its stereotyping in the societal mentality, and that the quota system remain continuous until the desired change takes Place, The study also recommended conducting more research and studies that discuss the basis and causes of the obstacles stemming from the culture of the society and the search for practical ways to address them.

Keywords: Women's Participation, the Obstacles, Political Life.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

ليس بإمكاننا القول أن الدراسات التي تناولت قضايا المرأة نادرة أو شحيحة، وربما يصدق القول أن المرأة فيما يتعلق بالدراسات والكتابات أخذت حيزاً لا بأس فيه، سواء على المستوى العالمي أو العربي أو المحلي، إلا أن هذا الاهتمام سواء تعلق بالدراسات أو بالسياسات أو بالقوانين وتعديلاتها لم يكن مساوياً أو مقارباً لحقيقة وضع النساء في المشاركة السياسية الفعلية.

فالمرأة لم تزل في العالم أجمع تحظى بنسبة تمثيل أقل من الرجل بكثير في المشاركة السياسية، وإن اختلفت هذه النسب من دولة إلى أخرى.

محلياً شهدنا في العقود الأخيرة اهتماما بشؤون المرأة، وكان للمرأة الأردنية دورها في النضال من أجل الحصول على حقها في المشاركة السياسية والحياة العامة، وقد اتخذ حضورها السياسي مشهدا خجولا في البدايات، إذ لم تكن القوانين مهيأة بعد لمنحها حقوقها فعبرت عن مطالباتها عبر احتجاجات ومطالبات ومذكرات لذوي الشأن السياسي وقد أكد الميثاق الوطني الأردني الصادر عام 1990 في الفصل الاول منه على البند8 " الأردنيون رجال ونساء سواء أمام القانون لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. تناولت هذه الدراسة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية وما تواجهها من معوقات، حيث حاولت الدراسة الاجابة على السؤال الرئيس ومفاده: ما هي المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحول دون مشاركتها في الحياة السياسية وما هي سبل علاجها؟ وقد كان للمادة التاريخية حضورها في التأطير النظري للدراسة من حيث مكانة المرأة تاريخيا ومدى مشاركتها في الحياة السياسية وذلك بتسلسل منذ العصور الإغريقية وحتى

مرحلة متقدمة من ظهور الإسلام، ثم تطرق إلى وضع المرأة ومكانتها في المشاركة السياسية في المرحلة الحالية ضمن المكان والزمان اللذين حددتهما الدراسة، ذلك في مسعى للتعرف فيما إذا كان هنالك معوقات خاصة بطبيعة المرأة وطبيعة المجتمعات وربطها بما توصلت إليه الدراسة في المرحلة التي تمّت دراستها.

كما تطرقت إلى عرض بعض الدراسات السابقة المشابهة لموضوعها ومنها ما هو محلي ومنها عربي إقليمي ومنها دراسات باللغة الانجليزية، في إضاءة على ما تم بحثه من أدبيات خاصة بالموضوع وربط بعضها بما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في بحث تدنّي مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ومعوقاتها بحيث لم يتعد متوسط مشاركة النساء الفعلية في أكثر من 10% على أفضل تقدير في الحياة السياسية المتمثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية ومواقع صنع القرار والحياة الحزبية السياسية، وفي سبيل تخطي هذه المعوقات ، وهنالك فجوة فيما يتعلق بالنصوص النظرية وتطبيقاتها مما يؤكد على وجود معوقات تسهم بذلك، ونظرا لأن القانون الأردني والدستور الأردني جاءا كافلين لحق المرأة وداعمين لمشاركة المرأة سياسياً مع بقاء المشاركة النسائية أدنى من مستوى الطموحات، فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في الأسباب والمعوقات التي تتعلق بشكل مباشر مع الثقافة السائدة والموروث الاجتماعي والديني مع التطرق إلى طبيعة توظيف الموروث بما يخدم المزاج العام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرأة الأردنية تعد من النساء الرياديات وقد أثبتت حضورا مميزا في المواقع التي شغلتها وقدمت أداءً متميزاً لا يقل عن أداء الرجل لذا كان من الضرورة بمكان أن يتم رصد المعوقات لتعزيز ما توصلت إليه دراسات سابقة من نتائج بهدف الوصول إلى حلول على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية**

تأتي أهمية الدراسة العلمية من أهمية الموضوع المدروس، وقد جاءت لتكمل دور الدراسات السابقة بحيث تكون النتائج والتوصيات التي قد تتوصل إليها مرتكزا يبنى عليها دراسات لاحقة فالمرأة ليست فقط نصف المجتمع وإنما تقاس حضارة الشعوب وتمدنها بقيمة المرأة فيها وفي تقلدها مناصب عليها وفي تمكنها من الوصول إلى مواقع صنع القرار، فقضايا المرأة قضايا عالمية وليست محلية أو عربية وحسب، وتفعيل دورها وتكثيف الدراسات التي تهتم بمختلف جوانبها من شأنه أن يسهم في إضافة علمية قد تكون ضمن دراسات وأبحاث تهدف في نهاية المطاف إلى رفع شأن المرأة وجعلها شريكة من أجل نهضة المجتمعات بالشكل السليم.

- **الأهمية العملية**

تتمثل أهمية الدراسة العملية في إسهامها من خلال النتائج والتوصيات في التأثير على صانع القرار السياسي والمشرع الأردني لتفعيل وتعديل القوانين الناظمة لمشاركة المرأة بما يتناسب مع مكانتها وضمان حضورها في مواقع صنع القرار.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة إن هنالك فجوة بين الطرح النظري والنصوص النظرية الخاصة بمشاركة المرأة في الأردنية في الحياة السياسية وبين نسبة تمثيلها واقعيا مما يدعو إلى دراسة المعوقات الأخرى الخاصة بالمعوقات الثقافية مع إمكانية وجود سبل لحلها في ظلّ القوانين الناظمة لهذه المشاركة السياسية.

أسئلة الدراسة

يتركز تساؤل الدراسة الرئيس في ماهية المعوقات التي تؤثر على مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية وماهية سبل علاجها ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما هي مراحل تطور مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية وما هو واقع مشاركتها حالياً؟
2. ما هي طبيعة معوقات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية؟
3. ما هي سبل معالجة مؤثرات ومسببات معوقات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

- التعرّف على مراحل تطور مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية وما هو واقع مشاركتها حاليا.
- التعرّف على طبيعة معوقات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.
- التعرّف على سبل معالجة مؤثرات ومسببات إعاقة المرأة في الحياة السياسية.

حدود الدراسة ومحدداتها

الحدود البشرية: المرأة الأردنية في مختلف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والأحزاب

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمانية: تجرى هذه الدراسة تطبيقاً على الفترة الممتدة من تاريخ الحركة النسوية المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العام (1954) وحتى العام 2020.

وقد اختيرت هذه الفترة الزمنية لأنها تعد بداية ظهور المرأة في الحياة السياسية منذ خمسينات القرن الماضي عن طريق حركات التحرر النسوي التي تأثر بها المجتمع الأردني كما حدث لبقية

الأقطار العربية آنذاك، تلك الحركات التي رافقها تغير في القوانين التي تضمن للمرأة حق المشاركة في الحياة السياسية، وأيا كانت التغيرات التي شهدتها تلك المرحلة وإن كانت متواضعة إلا أنها كانت نقطة انطلاق المرأة في المشاركة بالحياة السياسية التي امتدت حتى هذا التاريخ.

محددات الدراسة

تتخذ هذه الدراسة من النساء الأردنيات اللواتي يتمتعن بمواقع سياسية وقيادية مرتكزا كعينة قصدية، وكذلك النساء من ينتمين لمنظمات مجتمع مدني وجمعيات وغيرها، ممن كان لهن الأثر من خلال مشاركتهن السياسية.

أما الصعوبات المتعلقة بجمع بيانات الدراسة فقد تمثلت بعدم وجود جهة وحيدة مختصة فيما يتعلق بأرشيف المرأة الأردنية السياسي، لذا كانت وسيلة التثبت من المعلومات تتنوع بين العودة إلى قواعد البيانات الرسمية للدولة وبين الأدبيات والدراسات مما يتطلب الكثير من الدقة والتمحيص للتعرف على واقع مشاركتها السياسية من حيث المكانة والعدد والسنوات تدريجياً، كما أن ظروف التباعد الاجتماعي التي يفرضها الوضع الوبائي حال دون الوصول إلى المبحوثين وإجراء مقابلات خاصة تعزز نتائج الدراسة فتمت الاستعاضة عنها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

تعريف مفاهيم الدراسة

- **المشاركة**

لغة:

الفعل: شرك يشرك، شركاً، شراكة، فهو شريك، والمفعول مشروك، شركت النعل انقطع شراكها وهو سيرها، شركت النعل انقطع شراكها، وهو سيرها، شرك فلانا في الأمر: كان لكل منهما

نصيب منه فكل منهما شريك للآخر (معجم المعاني الجامع، عربي، عربي، **https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar**

وتعرف أيضا في اللغة: كلمة المشاركة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate لغة: هي المصطلح من جزئين pars بمعنى جزءPart والثاني Compare وتعني "القيام بـ" وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور معين (طارق، 1999: 106).

- اصطلاحا: المشاركة هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام (بادي، 2005: 26).
- إجرائيا: مشاركة وفاعلية المرأة الأردنية وحضورها في المجال السياسي والحياة العامة منذ عام 1954 وإلى 2020.

- **السياسة**

- لغة: مشتقة من مصدر الفعل (ساس) وتأتى هذه الكلمة إلى بمعنى تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ونفاذ الأمر فيهم، وهذه الكلمة تستخدم للدلالة على العديد من المعاني الاخرى مثل معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض (بادي، 2005: 27).
- المشاركة السياسية: بانها التعاون القائم على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية من افراد المجتمع ومنظماته وقياداته نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية واخلاقية، وهي تعنى باي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختياراته السياسية، كما وتعنى تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها. (دخيل، 2017: 218؛ مهمور، 2020: 150).

- اصطلاحا: تعرف المشاركة السياسية تبعا لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون،" فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال (https://ar.wikipedia.org/wiki).)
- إجرائيا: تعرف الحياة السياسية بحسب أهداف البحث بأنها حق المرأة في الانخراط في العمل السياسي والشأن العام ونسبة تمثيلها في البرلمان والاعيان ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب.

وحقها ومشاركتها في الاقتراع وصنع القرار ووجودها المناصب العليا للدولة والمناصب القيادية ومدى قدرتها على أن تكون شريكة للرجل في العمل السياسي.

- **معوقات**

- لغة: من أعاق يعيق أي ومعناه إعاقة عن إنجاز، أو المنع منه، أو شغله عنه أو تثبيطه) (www.maajim.com/dictionary)، معجم اللغة العربية المعاصرة)
- إجرائيا: العوامل والأسباب التي أدت إلى تدني مشاركة المرأة في العمل السياسي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعد مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم التاريخية القديمة التي رافقت ظهور المفكرين والفلاسفة على مر العصور، فحيث يتكون مجتمع يفرض نظمه وقوانينه الخاصة التي تحكمه ويفرض حاجته لصانعي القرار، ومن يسيسون ويقودون سير المجتمع وتلبية احتياجاته.

فقد تناول "افلاطون" مفهوم المشاركة السياسية من خلال حديثه عن الدولة الديموقراطية وضرورة اشراك جميع أفراد المجتمع بالقرارات وقد عرفها بالدولة المختلطة التي تقوم على عملية التوازن بين

جميع أفراد المجتمع، وقد تناولها "أرسطو" في حديثه عن الخير الأسمى عن طريق المشاركة السياسية للمجتمع.

وتناولها "جان جاك روسو" بالقول على أنها القدرة على مزاولة السيادة وممارستها وهذا يعني استثناء غير القادرين من مزاولة الأمور السياسية (عثمان، 2016).

ويرى "جرينت باري" بأن السياسة تمارس بثلاثة أوجه هي: أسلوب المشاركة سواء كان رسميا أو غير رسمي، وكثافة المشاركة ويعني بها نسبة عدد المشاركين إلى ما يتطلبه النشاط السياسي من جهد، ونوعية المشاركة وقد قصد بها درجة الفاعلية التي تحقق المشاركة وتتطلب قياسها، ويرى "هنتنجتون " أن المشاركة السياسية هو النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على صانع القرار لتلائم القرارات مطالب الأفراد" (عثمان، 2016).

بينما تناولها كارل ماركس" من خلال النظر إلى الحقوق التي تمنحها الدولة للأفراد بوصفهم مشاركين في الحياة السياسية ومن هذه الحقوق الحق في التصويت، الحق في اختيار الاشخاص المرشحين لتولي المناصب.

وهنالك مفاهيم ترتبط بمفهوم المشاركة السياسية مثل مفهوم الرأي العام وهذا يغلب على الدول الديموقراطية التي تتأثر بالرأي العام ويكون مرجعا للقرارات السياسية، وأيضاً مفهوم الأحزاب السياسية بوصفه تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم ومصالحهم بهدف تنفيذ برامج الإصلاح وهو يمارس أيضاً تأثيره في توجيه الرأي العام فيما يتعلق بالاقتراع ، كما يربط العديد من المفكرين بين مفهوم التنشئة السياسية والمشاركة السياسية ويقصد بها مجموعة من الأنماط الاجتماعية التي تمكن الفرد من التوافق السلوكي مع المجتمع، وتنبع أهمية التنشئة السياسية من كونها دافع للانخراط في الحياة السياسية (عثمان، 2016).

يتمحور الفعل السياسي في طبيعته حول إدارة العمل وتنظيمه ولذا فهو يتطلب نوعا من المسؤولية والأهلية معا، ولا يمكننا القول أن العمل السياسي مرتبط بالعصر الحديث، فتاريخ البشرية وفي قرون ما قبل الميلاد كان يحتكم لأنظمة تحكم المجموعات والقبائل وتسيس حياتهم، وفيما يختص بالمرأة فقد أثبتت الانثربيولوجيا الاجتماعية أن البشرية مرت بمراحل كانت فيها الأم الأنثى هي صاحبة السيادة والقيادة في الأسرة التي هي أساس الإنتاج آنذاك، حينما كان الابن ينسب للأم لأنه على الأغلب مجهول النسب، كما ترجّح بعض النظريات، أول أن قدرتها وعدم قدرة العقل آنذاك على تفسير معجزة الحمل والولادة وصناعة الحياة منح المرأة منذ ما يزيد عن ستة آلاف سنة الأهلية والإقرار المجتمعي الضمني بأنها صاحبة السيادة، ثم ونتيجة تحولات اقتصادية واجتماعية ونتيجة ظهور الزواج الأحادي وتطور مجال العمل بحيث أصبح يتطلب الرجل أكثر من المرأة وما يفرضه أي تغيير في بنية الأسرة على البنية الفكرية المجتمعية (كيال، 1981: 19-21).

نتيجة ذلك كله أصبحت القيادة للأب وأصبح النسب أبوياً، وهذا بالتأكيد لم يحدث بين ليلة وضحاها بل كان نتاج تطورات تاريخية استهلكت وقتها في ظروف وتحولات فرضتها، ومع استقرار نظام الزواج الأحادي وتحديد وتوريث الملكية انتقلت مهمة السيادة وصنع القرار للذكور وحتى وقتنا هذا، ولو نظرنا إلى وضع المرأة في العهود الإغريقية "اليونانية" لوجدنا أنها كانت تعاني من التهميش وانحسار دورها في الخدمة داخل المنزل وعدم تمكنها من ممارسة أقل حقوقها حتى أصبحت مدار بحث الفلاسفة ومرتكزل للفت انتباههم فكان أفلاطون يطالب بأن تفتح الأبواب أمامها وأن تتلقى تعليما مختلطا مع الذكور كي يطفئ ذلك الرغبة في مخالفة المعايير الاجتماعية بسبب القمع والتهميش، بينما في "إسبرطة" منحت المرأة حقوقا مدنية ومنحت حق التوريث ولم تكن حبيسة المنزل

وقد كان هذا بسبب غياب الرجال أثناء الحروب حيث فرض الظرف العام وضعا مختلفا للنساء (كيال، 1981: 30-31).

أما في العهد الروماني فيمكن القول أن المرأة نالت حقوقا أكثر من المرأة الإغريقية ومنحت حرية التنقل دونما حراسة أو تتبع، كما منحت حرية التملك إلا أنها أيضاً بقيت تابعا للرجل ولم تمنحها القوانين حقوقها بما يكفي وعلى الرغم من تطور حضارة الرومان إلا أن حقوق المرأة بقيت منقوصة ولم تستطع التخلص من الوصي سواء زوج أو أب أو أخ" (كيال، 1981: 32-35).

وفي عصر الفراعنة تمتعت النساء بحقوق أكبر حيث كان من المسموح لهن السير وحدهن سافرات دونما رقابة وكن يسهمن في الحياة الاجتماعية، وهذا ما أكدته النقوش والآثار (فعندما قدم هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد إلى مصر أدهشته حياة التحرر والاختلاط وما تتمتع به المرأة المصرية من حقوق حيث كان هذا مختلفا تماما عما كانت علية المرأة في اليونان) (كيال، 1981: 40).

وفي شريعة حمورابي لم تعامل النساء كما يعامل الإنسان فقد كان التعامل معهن بعنف وتهميش وإهانة.

وفي حضارة الصين لم تتمتع المرأة بأي حق من الحقوق وكانت مملوكة تماما للرجل وإذا مات زوجها فإنها تصبح من إرث عائلته وتعامل كالجارية، كما يحق للزوج دفنها حية وحتى عام 1937 كان في الصين حوالي ثلاثة ملايين جارية (كيال، 1981: 42).

ولم يختلف الوضع كثيرا في الهند فلم تتمكن المرأة من تحصيل المعرفة لأن ثقافتهم كانت تفرض على طالب المعرفة أن يتخلى عن الروابط الأسرية والقيود المجتمعية، وقد كانت النساء مملوكات إما

للأهل أو الزوج أو أي قريب للزوج في حال وفاته، وكان من بعض عاداتهم أنه يتوجب على المرأة التي يموت زوجها أن تقوم بحرق ذاتها معه وقد بقيت هذه العادة حتى القرن السابع عشر، كما كن النساء يحرمن من الإرث، وفي حالة الحرب كانت النساء تحتسب من الغنائم التي يتم تقسيمها وكان يفرض عليها الحجاب.

وعند اليهود لم تكن المرأة أكثر من لعنة، ولا يحق لها الميراث أو إدارة الأموال حتى في وفاة زوجها أو اخوتها فيجب أن تكون تحت إمرة رجل كي يحق لها أن ترث، كما كان يفرض عليها الحجاب وفي معتقداتهم أنها هي التي تسبب الموت للرجال إلا أنهم كانوا يولون أهمية لوجوب احترام الآباء والأمهات من قبل الأبناء ومن هنا جاء الترابط الأسري.

وحينما ظهرت المسيحية في بلاد الرومان منحت المرأة بعضا من حقوقها وعززت ثقتها بنفسها ومكانتها الاجتماعية، كما منحت حق الارث والتوريث وكانت شريكة للرجل بسبب التسامح الذي أظهره السيد المسيح مع المرأة وبسبب معاملته لهن (كيال، 1981: 5).

تمتعت النساء في العصر الجاهلي بشيء من الحرية فكانت المرأة منفتحة على الحياة الاجتماعية أما السلطة والسيادة فكانت للقبيلة وللعشيرة على مستوى الجنسين وقد شاركت في النشاطات الأدبية والحربية والعسكرية مع وجود فروقات بين القبائل، فقد كانت مكانة المرأة وتكريمها تتبعان لمكانة قبيلتها، وقد منحها الإسلام بعضاً من حقوقها فيما يتعلق بحق الملكية والإرث وإزالة وصمة العار وتحريم الوأد مما منحها وضعا أفضل نسبيا مما كانت علية من ناحية صون كرامتها كشريك للرجل لأن الخطاب الديني القرآني ساوى في كثير من النصوص بين الذكر والأنثى (كيال، 1981: 49).

إن ظهور الإسلام كان بمثابة ثورة ثقافية مجتمعية ألقت بظلالها على مختلف نواحي الحياة وطبيعة تنظيم المجتمع وعلاقاته ومنها مكانة النساء، إذ يفرض كل جديد ثقافة وسلوك جديدين أو

مختلفين عما كان، كما يفرض دستورا وعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، وقد شاركت النساء في بداية الاسلام وفي صدر الإسلام الرجال معاركهم ولم يكن ينزوين كجنس ناقص، ثم تطورت النساء في العصر الأموي وأصبحن يطلبن العلم والأدب ولم تكن علومهن مختصة فقط بالشريعة فاشتهرت "سكينة بنت الحسين" واشتهرت "عائشة بنت طلحة" التي كانت تجالس الشعراء والرواة وتكتب النقد.

في العصر العباسي حيث كان عهد الرشيد هو العهد الذهبي غير أن هذا لا يقلل من شأن غيره من حيث اهتمامهم بالعلم والعلماء، شهدت المرأة نقلة نوعية من حيث تحولها من متعلمة تطلب العلم إلى عالمة أو شاعرة أو أديبة تخالط الرجال وتجلس مجالسهم وتشاركهم الحياة الأدبية والسياسية (كيال، 1981: 52).

في بلاد الشام وفي عصر ما قبل التاريخ الميلادي اشتهرت الكثير من النساء اللواتي كن مؤثرات سياسيا وصانعات قرار، مثل الملكة "سمير أميس" أو سمورامات التي تولت الحكم بعد وفاة زوجها 738 ق.م، ولم تكتف هذه السيدة بإدارة البلاد سياسيا بل ساهمت في إثراء الحياة الثقافية والأدبية أيضاً، واستطاعت أن تفرض قناعاتها البابلية على الآشوريين مما جعل الديانة الآشورية ذات ملامح إنسانية مختلفة بعيدا عن العنف والجبروت، ويذكر المؤرخ اليوناني هيرودوت أن مدينة بابل بقيت تعاني من الفيضانات حتى مجيء هذه الملكة التي قامت بتحصينها، وقد تطورت حتى فرضت حكمها على مصر وسورية (طالبي، 2018: 48).

كذلك تذكر المصادر اسم الملكة "زاكتو" 704-681 ق.م التي كانت تحكم امبراطورية آشور جنبا إلى جنب مع زوجها "سنحاريب" ثم بعد وفاته مع ابنها، حيث وثق لها التاريخ إعادتها بناء ما دمره زوجها في بابل من معابد وقصور بتسليطه الماء عليها وكانت تتولى تصريف وإدارة المناطق

الجنوبية من الامبراطورية الآشورية وخاصة مناطق الأهوار في جنوب العراق،" حيث خضع تحت تصرفها عاملون خاصون بها، وكانت تراقب كل المسؤولين في الدولة، وقامت بتعيين ابنها "آسرحدون" وريثا لـ "سنحاريب" في حيلة حافظت من خلالها على استتباب الأمن في الإمبراطورية. (طالبي، 2018: 51-52).

ظهرت زنوبيا أيضاً في بلاد الشام 220-273م، وكانت على درجة من الوعي السياسي فيما يدور في روما والشرق، وبعد وفاة زوجها اتبعت سياسة خاصة في استمالة العرب (طارق، 1999: 106).

وكانت تتقن اللغة اليونانية والعربية المصرية، وحينما أدركت خطر الرومان على تدمر أصبحت تتودد إلى العرب وتعتمد عليهم في القتال وعملت على تكوين دولة عربية موحدة بقيادتها، وتوجهت أنظارها إلى مصر فاحتلتها، وقد استطاعت بسيرتها وحنكتها السياسية أن تجعل من تدمر اسما مرتبطا باسمها على مر التاريخ، وأدركت أن العرب قوة لا يستهان بها إذا ما أحسن قيادتهم " وطيلة حكمها لم تظهر أية منازعة لدى العرب أو الأرمن أو غيرهم وقد استقدمت مشاهير الفكر إلى تدمر فكانوا كالمستشارين، واستقدمت فلاسفة واستفادت من المؤرخين (القيم، 1997: 187).

على الرغم من أن الحركة النسوية بوصفها السعي الحثيث على المطالبة بحقوق النساء واستعادتها وإيصال النساء إلى الوضع المطلوب بدأت في القرن التاسع عشر والعشرين في المجتمعات الأوروبية والأمريكية إلا أنها اتخذت طابع العالمية وانتشرت شعاراتها ومطالبها لتشمل جميع النساء في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تطورها على كل الساحات من القرارات الدولية إلى القوانين المقرة في برلمانات الدول، وصولا إلى المشاركة في الأحزاب والمنظمات، وقد ساهم دخول مفاهيم النسوية بشكل المطالبات والحركات إلى تغيير بعض المفاهيم في الساحة الاجتماعية، وبحسب علماء

الانثربيولوجيا فإن المرأة قديما كانت تحظى بمكانة عليا في المجتمعات وتعود الأسباب إلى كونها منتجة للحياة عن طريق الولادة ولأنها اكتشفت الزراعة في مرحلة كان فيها الاعتماد على الصيد والالتقاط في طريقه للزوال، إلا أن تحولات تاريخية وسياسية حدثت وأدت إلى تراجع مكانة المرأة عالمياً (رودكر، 2019: 65-71).

بدأ نضال المرأة الأردنية في أوائل الخمسينات للمطالبة بحق المرأة في الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والنيابة وقد قادت هذا النضال رابطة اليقظة النسائية التي تأسست عام 1952، وساهم اتحاد المرأة العربية في الأردن الذي تأسس عام 1954 في توعية المرأة سياسيا حيث رفع العديد من المذكرات إلى مجلس الوزراء والأعيان والنواب مطالبا فيها منح المرأة حقوقها السياسية، وفي عام 1955 أصدر مجلس الوزراء قرارا بالموافقة على مشروع قانون الانتخاب إلا أنه جاء منقوصا بحيث منح النساء اللواتي أتممن الابتدائية على الأقل حق التصويت مما حرم غير المتعلمات من ممارسة حقوقهن، رغم أن الرجال الأميين (الخوالدة، 2018: 227).

وتكاد تكون من المسلمات أن هنالك معوقات مختلفة تسببت بتدني نسبة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار، في كل من السلطات التشريعية والتنفيذية كمرتكز أساس مع تعريج على حضور المرأة في القضاء والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وبافتراض أن هنالك معوقات تتعلق بالقوانين وبالثقافة السائدة ومنها ما يتعلق بطبيعة التعليم ومساراته ومضامين المناهج وكيف تقدم صورة المرأة ، فاللافت للنظر أن الأردن كنظام وتشريعات يدعم حضور المرأة وقد سن العديد من القوانين ركزت على ضرورة إشراك المرأة إلا أن نسبة تمثيلها سياسيا لم تزل غير مرضية بما يكفي ولذلك فإن محاولة التعرف على المعوقات وحصرها قد يسهم في إيجاد الحلول،

سيما وأن المرأة الأردنية قد أثبتت جدارتها وقدرتها على أن تكون جنباً إلى جنب مع الرجل في مختلف مواقع صنع القرار (الخوالدة، 2018: 229-230).

إن تناول قضية المرأة الأردنية من حيث الفترة الزمنية التي مرت منذ بدء المطالبات الحركية بحقوقها إلى الآن تعاني من قصور وعدم اكتراث نسبيا، فالكتابات التي تناولت تاريخ المرأة الأردنية تعد نادرة على الرغم من وجود أبحاث بدءا من منتصف السبعينات، فبعض الدراسات تناولت وضع المرأة الأردنية بشكل أو بآخر وقد ساهمت الحركات العالمية والمحلية في إحداث تغيير إيجابي في قضايا المرأة إلا أنها لم تستطع أن تحقق مطالب أخرى ربما أكثر أهمية مثل حق المرأة في التصويت والترشح (الرواشدة، 2016: 1369).

الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

دراسة العش (2020) الحقوق السياسية للمرأة الأردنية في التشريع الأردني والشريعة الإسلامية.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في ماهية الحقوق السياسية للمرأة الأردنية وكيفية تطورها ونشأتها وبيان موقف كل من التشريع الأردني والشريعة الإسلامية من حقوق المرأة السياسية ، وشملت حق الانتخاب وحق الترشح، الحق في حرية التعبير، حق تولي المناصب العامة، بالإضافة إلى الاشتراك في تأسيس الأحزاب والانضمام إليها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: جاء الدستور الأردني متفقا وأحكام الشريعة الإسلامية في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات، كما منح الأردن المرأة حقوقها السياسية وساهمت القوانين والأنظمة والتعديلات التي أجريت على قانون الانتخاب 1174 وتفعيل الكوتا النسائية وغيرها من القوانين إلى تعزيز دور المرأة، ومشاركتها الملحوظة في العمل السياسي وتمثيلها للمجتمع وتعتبر مشاركة المرأة في البلدية

واللامركزية أكثر إنصافا منها في الانتخابات النيابية ، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها تعزيز المرأة الأردنية من خلال تركيز وسائل الإعلام المتنوعة على زيادة الوعي حول حقوق المرأة السياسية وتقنين الاعلانات التي تظهر الشكل التقليدي للمرأة ، مع ضرورة اجراء دراسات مسحية تعكس الانجاز الفعلي للمرأة الأردنية.

دراسة، عدلي (2017) المشاركة السياسية للمرأة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنطلقات النظرية التي تعيق تقدم المرأة في المشاركة السياسية بهدف تحسين أوضاع الكثير من النساء اللواتي يعانين من التهميش، وتوصلت الدراسة إلى وجود عوائق تحد من مشاركة المرأة المصرية في المجال السياسي، منها التعرض للعنف، ومنها الدور الرعائي الذي يجعل اهتمامها منصبا على التعليم والصحة ، وأيضا عدم تمكنها الاقتصادي وتبعيتها بالانتخابات للزوج أو الأب، كذلك وجود ردة فعل سلبية لدى المرأة المصرية تجاه انتخاب النساء، وغياب الثقافة السياسية، وغلبة الطابع الذكوري على المجتمع على الشأن العام وقد أوصت الدراسة بضرورة دراسة العوائق ومحاولة التخفيف منها بالتماس المباشر مع المجتمع والمرأة عبر التوعية والتثقيف وضرورة العمل على تمكين النساء اقتصادياً وتغيير نظرتهن لأنفسهن كتابعات.

دراسة الرواشدة والعرب (2016) المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية – دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، وقد استخدم الباحثان استمارة على عينة قصدية بلغ حجمها 80 امرأة ريادية وتوصلت إلى أن المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة باستثناء متغير العمر، وقد

أوصت الدراسة بضرورة العمل على توعية المجتمع لتغيير معتقداته حول مشاركة المرأة في العمل السياسي والعمل على تحسين وضعها اقتصادياً، أي التمكين الاقتصادي.

دراسة غوانمة والثبيتات (2011) اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات النخب تجاه المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وكان ذلك من خلال قياس اتجاه النخب في مجلسي الاعيان والنواب في ظل نظام الكوتا، وشملت الدراسة عينة من 165 استبانة وزعت على عينة من النخب السياسية وتم استرداد 135 استمارة، وتوصلت الدراسة إلى أن بعض المعارضين لنظام الكوتا يرونها انها تتعامل مع المرأة كأقلية، وهي ليست كذلك، وعلى المرأة كي تصل إلى مواقع صنع القرار أن تنافس عن طريق الاعراف بقدراتها والإقرار بمبدأ المساواة ، كما ظهر اتجاه وسطي يرى ان الاستمرار باستخدام الكوتا له إيجابياته من حيث تهيئته للمجتمع لتقبل وجود المرأة في العمل العام والعمل السياسي ولمرحلة مؤقتة.

دراسة السرابي (2010) صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية.

هدفت إلى التعرف على صورة المرأة الواردة في الكتب المدرسية الأردنية المتمثلة في الكتب الدراسية التالية: اللغة العربية، التربية الوطنية، التربية الاجتماعية والوطنية، والعلوم والرياضيات للصفين الأول والسادس الأساسيين، باستخدام منهج تحليل المحتوى، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المناهج أظهرت صورة المرأة كتابعة بالدرجة الأولى، في حين أظهرت صورة الرجل مستقلة، كما احتلت المرأة الوظائف التقليدية، بينما احتل الرجال الوظائف الرئيسية المتعددة وتجاهلت الاعمال الأدبية والعلمية والفلسفية والبطولية للمرأة في حين ظهر دور الرجل واضحا في هذه المجالات ، ولم يتم تفعيل اللغة بصورة جندرية محايدة ومنهجية، وأوصت الدراسة بتفعيل دور النظام التعليمي في

تعزيز صورة المرأة ومكانتها في المجتمع ودورها في التنمية الاجتماعية وتمثيلها في جميع المؤسسات لتزيل مظهر التمييز بين الجنسين.

الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة (ESCAB, 2019) بعنوان:

Women's Political Participation and Leadership

"مشاركة المرأة السياسية والقيادية "

هدفت إلى اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي وحقها في تكافؤ الفرص وخاصة في منطقة آسيا، رغم أنه منذ انعقاد مؤتمر بكين عام 1995 زادت نسبة مشاركتها إلا أنها لم تصل متوسط النسبة العالمية المقدرة ب 25% في حين أن النسبة في منطقة آسيا تساوي 20%.

وتوصلت الدراسة إلى أن أحد أهم العوائق أمام مشاركة المرأة سياسيا في منطقة آسيا هو الأعباء المنزلية وضيق الوقت بحيث أنها تقوم بجهد منزلي يفوق ما يقوم به الرجل بأربعة أضعاف ، وهي ما تسمى بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، كما تعمل الأعراف الاجتماعية على إعاقتها أيضاً إذ تضفي نوعا من القدسية على صورة المرأة المتزوجة التي ترعى الأطفال، أيضاً وجود قناعة مسبقة بأن الرجل أكثر قدرة على الانخراط في العمل السياسي لدى المجتمع، كما أن النساء في مرحلة الترشح للانتخابات يتعرضن لحملات تشويه وتشهير وعنف لفظي مما قد يجعلهن يتراجعن عن القرار، كما أن حملات التشهير ضد النساء تستخدم بنشاط أكبر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني برامج مناهج جماعية وترابطية مع التنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين وضرورة تنمية الوعي وتعزيز قدرات النساء.

دراسة **Gender (2017) بعنوان:**

Equality and the Political Empowerment of Women"USAID" Regional Organizations.

"**المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة في المنظمات الإقليمية** "

هدفت إلى دراسة واقع التحولات التي شهدتها المرأة في مناطق مختلفة من العالم ومنها المنطقة العربية، وأظهرت أن المنطقة العربية شهدت تحولات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة وحققت المرأة فيها مكاسب، إلا أن مكانة المرأة في المنطقة العربية لم تزل محل نزاع، فقد حققت المرأة مكاسب في جوانب وقطاعات معينة، إلا أنها لم تستطع أن تحرز تقدما في المساواة ، وعلى الرغم من تبني جامعة الدول العربية اعتمدت الأطر الدولية والإقليمية التي تعزز المساواة بين الجنسين إلا أنه لم يتم ترجمة ذلك واقعيا، بالإضافة إلى استمرار ظاهرة العنف ضد المرأة ، وعدم تمكينها اقتصادياً بما يكفي، مما انعكس أيضاً على مشاركتها السياسية، وقد تبنت جامعة الدول العربية إعلان القاهرة للمرأة العربية 2015، التي تعمم خطة العمل التنفيذية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1235) الخاص بالمرأة والسلام والأمن وقرار محاربة العنف ضد المرأة، وتبني السياسات التي تعمل على تحقيق تساوي الفرص بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز، والعمل على تمكين المرأة اقتصاديا وضمان حقها في المشاركة السياسية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل القوانين التي تكفل حق إدماج النوع وبضرورة التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بحقوق المرأة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

إن ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها هو أنها تطرقت بشمولية إلى مختلف المعوقات الخاصة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ففي حين ركزت بعض الدراسات على الجانب القانوني ركزت دراسات أخرى على الجانب الثقافي، وقد أهمل الكثير منها جانب التنشئة الأسرية والجوانب التربوية والتعليمية، لذا جاءت هذه الدراسة لتشمل جميع المعوقات بما فيها، القانونية والاجتماعية المتعلقة بطبيعة الثقافة السائدة والنظرة للأنثى بمختلف أبعادها، وكذلك بعض الأسباب المتعلقة بتفسير بعض النصوص الدينية بافتراضها تنتقص من مكانة المرأة وأثر ذلك على الثقافة الاجتماعية، كذلك تطرقت الدراسة إلى طبيعة مسار التعلم الاكاديمي للنساء الذي قد لا يؤهلهن لإشغال مناصب سياسية وكذلك صورة المرأة في المناهج الدراسية.

إن ما يميز هذه الدراسة هو أنها لم تنظر إلى قضية المرأة في المشاركة السياسية من زاوية واحدة أو في اتخاذ بعد واحد، فقضية النساء قضية مجتمعية لا يمكن تفسيرها ضمن العامل الواحد وأحيانا يتعذر تفسيرها بعاملين أو أكثر لأنها تتعلق بثقافة سائدة على علاقة بجذور تاريخية وثقافية تسببت بتأطير شكل العمل الذي ينبغي أن تقوم به المرأة، ولا تعد الدراسة ذات مزايا ما لم تتوصل إلى توصيات من شأنها أن تحد من الأسباب التي أدت إلى إعاقة النساء عن الانخراط في العمل السياسي ومواقع صنع القرار، إذ ركزت توصياتها على دور كل من الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات ولجان المرأة في العمل على تغيير النظرة الاجتماعية السائدة عن دور المرأة وأن يكون هذا العمل ممنهجاً ويتخذ صفة الديمومة.

منهجية التحليل

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ويعرف المنهج التاريخي بأنه: "تجميع الأدلة الماضية والعمل على ترتيبها وتصنيفها ونقدها، ثم عرضها في صورة حقائق موثقة والخروج بمدلولات وقرائن تساعد على فهم موضوع علمي معين أو مشكلة اجتماعية" (https://mobt3ath.net/dets.php?page=541&title).

الوصفي التحليلي: وهو المنهج الذي يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات بحيث يضمن تفسيرها تفسيرا كافيا وقد وظف هذا المنهج في دراسة القضايا الاجتماعية وتقوم فكرته على كشف عيوب المجتمع من خلال تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها للوصول إلى النتائج المنطقية (مدني، 2015).

ويسمح المنهج التحليلي في دراسة الظواهر الاجتماعية السياسية أو القانونية باستخدام الاستمارة لتدعيم نتائج البحث سواء بإثباتها أو نفيها ومن أجل ذلك استخدمت الباحثة استمارة تم تطبيقها على مجموعة تتألف من عشرين مبحوثا بين إناث وذكر ذلك لاستمزاج آراء عينة من الحاصلين على شهادة علمية ماجستير فأعلى، وقد كان الهدف من اختيار هذه العينة القصدية هو أن أسئلة الاستمارة تحاول الكشف عن ثغرات الثقافة الاجتماعية والموروثات السائدة الخاصة بالنظرة للمرأة من وجهة نظر اجتماعية، وقد تألفت الاستمارة من سبع فقرات تقيس نظرة المبحوثين إلى نسبة المشاركة السياسية، ومدى دعم القوانين الأردنية لمشاركة المرأة سياسياً، والنظرة إلى دور الموروث الثقافي والنظرة الاجتماعية السائدة، وصورة المرأة في المناهج الدراسية، ودور توظيف النصوص الدينية بما يعيق المرأة، ودور مسار التعليم الاكاديمي للنساء في إعاقتهن عن الانخراط بالعمل السياسي، ويأتي على ذكرها في النتائج.

المنهج القانوني: يعرف القانون في الدراسات الإنسانية والسياسية بأنه دراسة العلاقة السببية التي تربط بين ظاهرتين أو أكثر، وتأخذ الصيغة السببية، بمعنى أن أي تغيير يحدث في ظاهرة يكون له الأثر في الظاهرة الثانية التي ترتبط معها ارتباطا سببيا، وهي فروض علمية خاصة بظاهرة معينة يتم التحقق من صحتها (فاروق، 1978: 9) وتفترض الدراسة أن هذا النوع من المنهجية يناسب موضوع الدراسة بحيث تعمد إلى التعرف على العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وافتراضاتها فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية من منظور سببي افتراضي وقد تكون نسبية.

الفصل الثاني
تطور مشاركة المرأة في الحياة السياسية

لم تكن النساء يوما في منحى عن التحولات التاريخية والسياسية وعلى مر العصور، فقد مثلت النساء في بعض الحضارات على شكل آلهة الخصب، والجمال، كما أن التاريخ قد وثق اسماء كثيرة لنساء كن قائدات ورياديات واستطعن أن يقدن امبراطوريات، إلا أن هذا التفوق لم يكن أيضاً مستقرا، وكان لكل حقبة تاريخية ما يحدد خصائصها ومكانة المرأة فيها، مع ما تفرضه اختلاف الثقافات أيضاً من حاضرة إلى أخرى، غير أن الثابت هو أن مكانة المرأة وتطورات مشاركتها سياسيا قد كانت ضمن مجموعة ظروف وتحولات تاريخية ولم تتخذ منحى ثابتا، في هذا الفصل ستكون الاجابة متركزة على تساؤل: ما هي مراحل تطور مشاركة الأردنية في الحياة السياسية وما هو واقع مشاركتها حاليا؟ وللإجابة على هذا التساؤل فقد استخدمت في هذا المبحث المنهج التاريخي لدراسة تطور مشاركة المرأة الأردنية سياسيا والمنهج القانوني لدراسة القوانين الناظمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

المبحث الأول
التطور التاريخي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية

على الرغم من أن الحركة النسوية بوصفها السعي الحثيث على المطالبة بحقوق النساء واستعادتها وإيصال النساء إلى الوضع المطلوب بدأت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين في المجتمعات الأوروبية والأمريكية إلا أنها اتخذت طابع العالمية وانتشرت شعاراتها ومطالبها لتشمل جميع النساء في جميع انحاء العالم، مما أدى إلى تطورها على كل الساحات من القرارات الدولية إلى القوانين المقرة في برلمانات الدول، وصولا إلى المشاركة في الأحزاب والمنظمات، وقد ساهم دخول مفاهيم النسوية بشكل المطالبات والحركات إلى تغيير بعض المفاهيم في الساحة الاجتماعية.

إن تدني نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الأردن تعد من الحقائق التي لا تخفى على المهتمين في مجالات السياسة والمرأة والاجتماع، وبالأخص المرأة في الأرياف، فمشاركتها غالبا متعلقة بالاقتراع، لأنها لم تزل تخضع إلى الهيمنة الذكورية وعدم الانفتاح، وبرغم تبني الدولة الأردنية مجموعة اجراءات من شانها تفعيل دور المرأة في العمل السياسي على مدى اكثر من فترات متعددة إلا أن نسبة مشاركتها لم تزل متدنية وخصوصا في الانخراط بالعمل الحزبي والانتساب للأحزاب، وقد ربط العديد من الباحثين قضية المشاركة السياسية للأفراد بشكل عام والمرأة بشكل خاص بدرجة الوعي المجتمعي ويقصد به الفهم والإدراك الذي يحرّض للانخراط في التخطيط والتغيير، فوعي الأفراد السياسي والاقتصادي والتاريخي يدفعهم للانخراط بالعمل السياسي وكلما تدنى الوعي تدنت معه الدافعية لأن يكون الفرد فاعلا في مجتمعه (العزام، 2009: 22-25).

يكاد يكون تدني مستوى مشاركة المرأة سياسيا ظاهرة عالمية، ويعزوها البعض إلى تحولات وتطورات تاريخية أدت إلى ترسيخ قناعات بأن طبيعة المرأة لا تمكنها من القيام بأدوار سياسية كما عزاها البعض إلى وجود عوامل ذاتية تختص بطبيعة الأنثى وتعيقها عن الأداء السياسي وأن الدور السياسي يعطلها عن وظيفتها الاجتماعية والتربوية، وان اختلفت هذه القناعات من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، كما أن البعض يعزوها إلى تمسك الرجل بروح المبادرة والمنافسة بشكل أكبر من المرأة. (المقداد، 2004: 311-313) غير أن هذه العوامل أو المبررات أخذت تتراجع خاصة حينما أدركت النساء أن استئثار الرجال بحصص البرلمان قد يؤثر في التشريعات التي تتعلق بهن، وقد بدأ نضال المرأة الأردنية بالمطالبة بحقوقها السياسة من خلال الترشح للمجالس البلدية والنيابية في مطلع الخمسينات من القرن الماضي، وقد قادت هذ النضال رابطة اليقظة النسائية التي تأسست عام 1952، وكان لاتحاد المرأة العربية في الأردن الذي تأسس عام 1954 دورا هاما في توعية النساء

ورفعت مذكرات عديدة إلى مجالس النواب والأعيان والوزراء مطالبة بحق المرأة في التمثيل السياسي، فكان الرد في أكتوبر 1950 الذي منحها حق الاقتراع، إلا أن المطالبات استمرت غير أنه تم حل الاتحاد مع صدور الاحكام العرفية 1957، وبسبب الوضع السياسي آنذاك، وبعد عدوان عام 67 وخسائره وبروز النشاطات والفعاليات والاحتجاجات برز دور المرأة مرة أخرى وتجلى دورها في التعبئة السياسية التي شملت المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وحيث نظمت المظاهرات النسائية وشاركت المرأة في المظاهرات، وقد منحت حق الانتخاب 1974، وتم الإعلان عن إعادة تأسيس التجمع النسائي الوطني الأردني، وكان قد سبقه جمعية النساء العربيات 1970 وكان هذان التنظيمان اللذان يعنيان بالمرأة، إلا أنهما تعرضا لمضايقات وتم حل التجمع النسائي من قبل وزارة الداخلية 1981 في حين أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية الاتحاد النسائي الأردني من نفس العام كإطار جامع لمختلف الجمعيات المعنية بالمرأة، وقد كانت تلك التنظيمات والحركات واللجان وما انبثق عنها هي محرضات للمطالبة بدور المرأة في مختلف المجالات السياسية (المقداد، 2004: 320-322)

بينت بعض الدراسات المهتمة بشؤون المرأة أهمية مشاركتها وتمكينها من المشاركة السياسية على النحو التالي:

- يعكس تمكين المرأة وحصولها على المناصب السياسية مستوى الديموقراطية وخاصة في دول العالم الثالث، بإهمالها لمبدأ الديموقراطية والمساواة، فان مشاركة النساء في التغيير الديمقراطي ضرورة وهي تعبير عن المواطنة وحق للنساء ضمن الحقوق السياسية والدور السياسي، فان مشاركة المرأة السياسية والعامة تساهم في كسر الصورة النمطية للنساء وللأدوار النمطية والتقليدية المحددة اجتماعيا لهن.

- كان للتطور العلمي الذي شهده المجتمع الأردني والمجتمعات المعاصرة أثرا في تطوير مهارات المرأة ومؤهلاتها وخبراتها مما أكسبها القدرة والأهلية لأن تخوض في الشأن العام وتخاذ القرارات.
- إن وصول المرأة إلى أماكن صنع القرار يساعد في حل النزاعات الدولية وإدارتها، لأن الإدارة الحكيمة السلمية مما تتميز به النساء، وتعطي للمرأة دوراً متكاملاً في عملية السلام والمصالحة الوطنية، أو في المفاوضات السياسية للوصول إلى بلد ينعم بمفاهيم السلام ويحترم الرأي والرأي الآخر.
- كما أن وجودها في مواقع صنع القرار وظهورها في الإعلام والرأي العام من شأنه أن يحدث تغييرا في نظرة المجتمع السلبية للمرأة، وتزايد إقبال المرأة على العمل السياسي.
- إن مشاركة المرأة سياسيا في البرلمان يساعد في طرح القضايا الخاصة بالمرأة وإعادة النظر في التشريعات التي تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين (العش، 2020: 20–22).

وتعزيز دور المرأة والنهوض بها واشراكها في عمليات التنمية بالإضافة لرفع المستوى السياسي والاجتماعي لدى المرأة وتولي مسؤولية الدفاع عن القضايا السياسية التي يعاني منها المجتمع بجانب الرجل مثل الفقر والبطالة.

عربياً ومحلياً بدأ التفكير بقضايا المرأة كجزء من ثقافة عامة تسعى للنهوض بالمجتمع في منتصف القرن التاسع عشر 1801–1873وحيث استقلت الدول العربية عن الحكم العثماني، وظهر آنذاك إصلاحيون حقيقيون تناولوا قضية المرأة فظهر كتاب الطهطاوي 1872بمؤلفه المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين، وتبعه محمد عبده وكانت هنالك بوادر لتحرير المرأة غير أنها تراجعت وبظهور حركة الإخوان المسلمين وحسن البنا بدأ التراجع في البنية الفكرية المجتمعية الخاصة بالنظرة للمرأة مما كان سببا من أسباب ابتعادها عن الحياة العامة (التل، 2008: 56)

بدأ نضال المرأة الأردنية في أوائل الخمسينات للمطالبة بحق المرأة في الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والنيابة، وساهم الاتحاد المرأة في الأردن الذي تأسس عام 1954 في توعية المرأة سياسيا حيث رفع العديد من المذكرات إلى مجلس الوزراء والأعيان والنواب مطالبا فيها منح المرأة حقوقها السياسية، وفي عام 1955 أصدر مجلس الوزراء قرارا بالموافقة على مشروع قانون الانتخاب إلا أنه جاء منقوصا بحيث منح النساء اللواتي أتممن الابتدائية على الأقل حق التصويت مما حرم غير المتعلمات من ممارسة حقوقهن، رغم أن الرجال الأميين كان لهم حق التصويت، وفي عام 1974 منح القانون الأردنية حق الانتخاب والترشح إلا أنه لم يمارس فعلياً حتى عام 1984 وفي انتخابات تكميلية وكان أول تمثيل للمرأة في مجلس الأعيان عام 1989.

ويمكن اعتبار عام 1978 التاريخ الفعلي لمشاركة المرأة في العمل العام، حيث تم تعيين ثلاث نساء في المجلس الوطني الاستشاري وقت إنشائه، وقد تكررت مشاركة المرأة فيه فيما بعد، ثم تواصل وجود المرأة في المواقع السياسية بتولية مجموعة من السيدات حقائب وزارية ابتدأت بتعيين السيدة انعام المفتي وزيرة للتنمية الاجتماعية عام 1979، حتى مثلت النساء ما نسبته 15% في عام 2002 (الخوالدة، 2017: 60).

المبحث الثاني

المشاركة الفعلية للمرأة الأردنية في الحياة السياسية ونسب تمثيلها منذ 1954-2020

كرّس الدستور الأردني قواعد المساواة بين الأردنيين دون أي تمييز وبغض النظر عن الجنس فقد اكدت "المادة (22) من الدستور الأردني الصادر 1952 على أن لكل أردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون أو الأنظمة".

كما أعطت " المادة (16) الفقرة (2) الأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور".

كما أكد الميثاق الوطني الأردني الصادر عام 1990 في الفصل الاول منه على البند 8 " الأردنيون رجال ونساء سواء أمام القانون لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وهم يمارسون حقوقهم الدستورية ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا وأخلاقيات العمل الوطني بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق أهدافه من الوحدة والتقدم وبناء المستقبل".

وفي الفصل الثاني البند (3) تحت عنوان ضمانات النهج الديموقراطي الفقرة (د) تنص على "تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجال ونساء دون تمييز".

وأضاف الميثاق في الفصل الخامس (بند 6) " أن المرأة شريكة للرجل في تنمية المجتمع الأردني وتطويره مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه".

- وفيما يخص قانون العمل فقد راعي حقوق المرأة وتطورات الحياة العملية بما يضمن حماية حقوقها والمساواة بين الجنسين. (الميثاق الوطني الأردني لعام 1990)
- تطورت القوانين الخاصة بالانتخاب تدريجياً بهدف توسيع مشاركة المرأة في صنع القرار فقد صدر في عام 1955 صدر قرار حق المرأة المتعلمة في الانتخاب (اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، 1953)

وفي عام 1974 منحت المرأة حق الترشح والانتخاب للمجالس النيابية للمرة الاولى بموجب قانون معدل لقانون مجلس النواب رقم (8) لسنة 1974، وفي عام 2003 تم تخصيص 6 مقاعد للمرأة مع الاحتفاظ بحقها في التنافس، وفي القانون المؤقت رقم 9 لعام 2010 تم رفع هذه المقاعد إلى 12 كمقاعد مخصصة للنساء، ثم رفعت النسبة لتصل في القانون المعدل لسنة 2013 إلى 15 مقعدا وحتى انتخابات 2020 (وزارة الداخلية الأردنية).

كما تبنى الأردن مجموعة من الخطط والسياسات التي هدفت إلى تمكين المرأة وتوسيع مساحة مشاركتها السياسية وتقليص الفجوات بين الذكور والإناث ومنها:

- كان من أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان لعام 2000، أن الإنسان يتمتع بجميع الحقوق والحريات بدون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، كذلك وعليه يتمتع كل من الرجال والنساء بحقوق متساوية وبالمشاركة التامة بوضع السياسات وصنع القرارات على جميع المستويات وبما يعزز المساواة بين الجنسين ويحقق تمكين النساء.

في عام 2002 أقر الملك عبد الله الثاني بن الحسين وثيقة " الأردن أولا"، وقد تضمنت عدة بنود تتعلق بالمرأة. فقد نصت هذه الوثيقة على أن تعمل الحكومة من خلال الاجراءات المقدمة فيها على مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وبمكانة المرأة والطفل والأسرة لتتوافق مع الاتفاقيات

الدولية التي صادقت عليها المملكة. كما نصت على أن تراعي قوانين الانتخاب بهدف التنمية السياسية والحزبية ومراعاة تمكين المرأة، من المشاركة انتخابا وترشحا وضمان وصول السيدات للبرلمان " الكوتا ".

كما أعلنت الحكومة الأردنية وثيقة الأجندة الوطنية 2016–2025 التي تطرقت إلى المرأة في الكثير من المحاور في إطار تمكين النساء من ممارسة مواطنتهن الكاملة وتفعيل دورهن في عملية التنمية بحيث أوصت الاجندة الوطنية بضرورة تطوير تبنّي سياسات تهدف إلى تمكين المرأة من التمتع بكافة حقوقها.

- تحقيق المساواة للمرأة وإزالة أشكال التمييز بمجتمعنا في التشريعات الأردنية كافة، وضمان زيادة.
- مشاركة المرأة بنسب مقبولة في مواقع صنع القرار الحكومية ودعم تمثيلها بنسب مقبولة في المجالس المنتخبة، وفي كانون الثاني 2013 أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام 2013–2017 بهدف تمكين المرأة اجتماعيا وقانونيا وسياسيا واقتصاديا، وبناء قدراتها وتنمية مهاراتها ومعارفها، كما هدفت إلى تعزيز دور المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات في مختلف المحاور والقطاعات لتحقيق التنمية المستدامة (الأجندة الوطنية 2016–2025).

كانت نسب تمثيل المرأة الأردنية في الحياة السياسية منذ عام 1954 وحتى 2020 كما يلي:

أولا: السلطة التشريعية

1– البرلمان

كان للمشرّع الأردني دور أساسي في دخول المرأة الأردنية وتمكينها من المنافسة في الترشح وليس فقط الحق بالانتخاب وذلك بإدخال تعديلات بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل

رقم (8) لعام 1974 تسمح لها بذلك، ومن خلال تعديل نص المادة الثانية من القانون بحيث أصبح " الأردني هو كل شخص ذكرا كان أو أنثى اكتسب الجنسية بمقتضى احكام قانون الجنسية الأردنية".

وقد كان لتوجيهات المغفور له الملك الراحل الحسين بن طلال أثرا في تمكين النساء من خلال توجيهه رسالة إلى رئيس الوزراء: "إن المرأة الأردنية قد أصبحت مؤهلة للمشاركة الفاعلة في المسيرة الديموقراطية وليس من مبرر لحرمانها وقد وصلت درجة مرموقة من الثقافة والوعي السياسي من حقوق المواطنة الصالحة في الانتخابات النيابية. (خير، 1989: 203)

ورغم الدعم الذي تلقته المرأة من خلال السلطة العليا في الدولة ومن خلال تعديل نصوص القوانين إلا أن عوائق عديدة حالت دون إحرازها أي مقعد في البدايات، بحيث كان المشهد يتصف بضعف المشاركة والتمثيل، إلا أنه تم تعيين ثلاث سيدات في المجلس الاستشاري الوطني عام 1978، وقد مارست حقها فعليا في الانتخاب وليس الترشح عام 1989.

وفي عام 1989 في المجلس الحادي عشر ترشحت 12 سيدة ولم تنجح أي منهن ثم في عام 1993 المجلس الثاني عشر، حيث تغير قانون الانتخاب من نظام القائمة المفتوحة إلى الصوت الواحد فازت سيدة واحدة من أصل 3 مرشحات. وفي عام 1997 المجلس الثالث عشر ترشحت 17 سيدة ولم تحظَ أي منهن بمقعد.

ونظرا للعوائق التي واجهت النساء وضعف مشاركتهن ظهر ما يسمى بالكوتا بموجب قانون الانتخاب 2003 وهو تخصيص عدد ست مقاعد للنساء وكوسيلة لمساعدة النساء وتمكينهن وكوسيلة أيضاً للمساهمة في تغيير النظرة المجتمعية للنساء في السلطة التشريعية على ان لا يحرمها ذلك الحق في التنافس.

وفي عام 2003، المجلس الرابع عشر بلغت نسبة ترشح النساء 54 سيدة من بين 765 مرشحا، ومن خلال تفعيل قانون الكوتا حصلت النساء على (6) مقاعد.

وفي عام 2007 المجلس الخامس عشر ترشحت 199 سيدة من بين 885 وحصلت فيه النساء على (7) مقاعد فازت منهن سيدة واحدة بالتنافس (1) تنافس.

وفي عام 2010، المجلس السادس عشر فقد أجري تعديل في قانون الكوتا بحيث منحت المرأة 12 مقعدا على مستوى المملكة والمحافظات ودوائر البادية الثلاث وبحيث لا يمنح مقدان لنفس الدائرة أو المحافظة، وترشحت 134 سيدة من أصل 763 مرشحا، فحصلت النساء على (13) مقعداً، (12) على نظام الكوتا وسيدة واحدة (1) تنافس وبنسبة تمثيل 10,8%، وهذا رفع من مستوى مشاركتها وفاعليتها.

ثم كان المجلس السابع عشر في عام 2013، وبموجب قانون التعديل لعام 2012 فقد منحت النساء 15 مقعداً على نظام الكوتا من أصل 150 مقعداً نيابياً، وقد ترشحت 191 من أصل 1425، فحصلت النساء على (18) مقعدا و(3) منهن تنافس.

وفي عام 2016 المجلس الثامن عشر فازت 20 سيدة من أصل 130 مقعد وبنسبة تمثيل 15,4% منهن (5) سيدات تنافس (خلايلة، 2018).

في حين تراجعت نسب تمثيل النساء 2020 المجلس التاسع عشر ولم تنجح أي امرأة بالتنافس فكان العدد (15) على مقاعد الكوتا وبنسبة تمثيل 11,5 (عدة مصادر رسمية موثقة في قواعد البيانات)

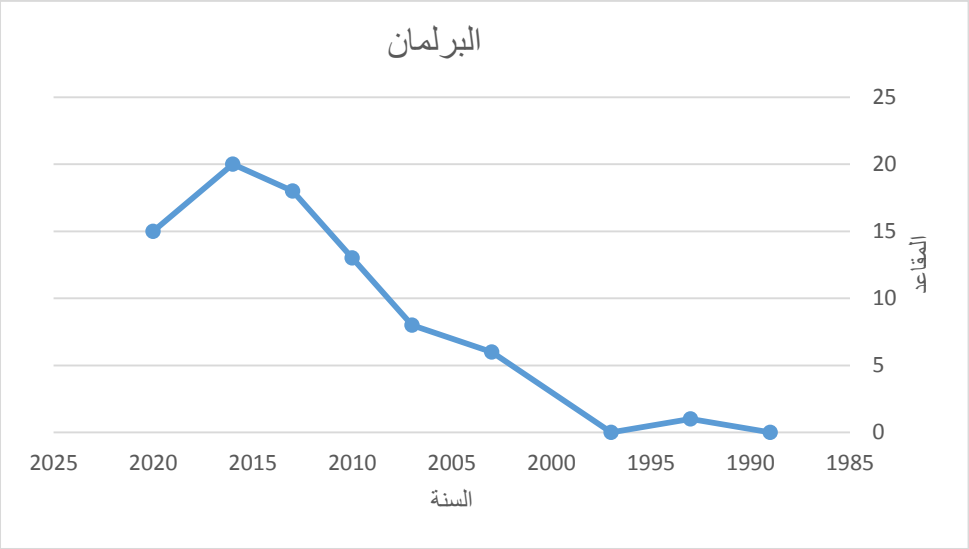

شكل رقم (2-1) المنحنى البياني لنسبة تمثيل المرأة الأردنية في البرلمان

***إعداد الباحثة**

2- في مجلس الأعيان

- دخلت المرأة الأردنية مجلس الأعيان عام 1993.
- ففي مجلس الأعيان السابع عشر برئاسة رئيس الوزراء الأسبق أحمد اللوزي 1993، شهد تعيين سيدتين، " ليلى شرف ونائلة الرشدان" من أصل 49 وبنسبة 15%.
- وفي مجلس الأعيان الثامن عشر برئاسة رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي 1997 تم تعيين 3 سيدات" صبحية المعاني، ريما خلف، ليلى شرف، سلوى المصري"، من أصل 40 بنسبة 7,5%.
- أما مجلس الأعيان التاسع عشر 2001 برئاسة رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي فقد عين فيه (3) سيدات هن،" صبحية المعاني، سلوى المصري، علياء أبو تايه ".
- وفي مجلس الأعيان العشرون 2003 برئاسة رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي فقد عين فيه (7) سيدات هن "إنعام المفتي، ليلى شرف، سلوى المصري، رويدة المعايطة، صبحية المعاني، مي أبو السمن، وجدان التلهوني، من أصل 55 بنسبة 12,7%.

- وعين في مجلس الأعيان الواحد والعشرون برئاسة رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي 2005، (6) سيدات، هن "إنعام المفتي، ليلى شرف، سلوى المصري، مي أبو السمن، وجدان التلهوني، نوال الفاعوري من أصل 55 بنسبة 10,9%".
- أما مجلس الأعيان الثاني والعشرون برئاسة رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي عام 2007، فقد تم تعيين (7) سيدات هن " ليلى شرف، سلوى المصري، رويدة المعايطة، وجدان التلهوني، نوال الفاعوري، هيفاء أبو غزالة، جانيت المفتي من أصل 55 بنسبة 12,7%.
- وفي مجلس الأعيان الرابع والعشرين برئاسة رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري 2010، تم تعيين(9) سيدات هن " ليلى شرف، د. أمل الفرحان، سهير العلي، مها الخطيب، عليا أبو تايه، وجدان التلهوني، نوال لفاعوري، نرمين حربي، ريما بطشون من أصل 60، بنسبة 15%.
- في مجلس الأعيان الخامس والعشرين 25، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري، 2011، تم تعيين (7) سيدات "وجدان التلهوني، نوال الفاعوري، سمر الحاج حسن، هيفاء النجار، ليلى أبو حسان، انتصار حمزة جردانة، آمنة الزعبي، من أصل 60، بنسبة 11,7%.
- أما مجلس الأعيان السادس والعشرون 26، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة 2013، فقد تم تعيين (9) سيدات هن "سلوى المصري، أسمى خضر، مي أبو السمن، نوال الفاعوري، جانيت المفتي، هيفاء النجار، رائدة القطب، تغريد حكمت، إميلي نفاع، من أصل 75، بنسبة 12%.
- وفي مجلس الأعيان السابع والعشرين برئاسة رئيس الوزراء الأسبق فيصل الفايز 2016، تم تعيين(10) سيدات هن، "تمام الغول، علياء حاتوغ بوران، د. أمل الفرحان، هالة لطوف، رابحة الدباس، ياسرة غوشة، هيفاء النجار، تغريد حكمت، سوسن المجالي، فداء الحمود، من أصل 65 عضوا وبنسبة 15,4%، وهي أعلى نسبة، غير أن 3 منهن قدمن استقالتهن بسبب تكليف

حكومي آخر وهن هالة لطوف، فداء الحمود، ياسرة غوشة، وتم تعيين هند الأيوبي وضحى عبد الخالق لترجع النسبة إلى 13%.

- وفي مجلس الأعيان الثامن والعشرين برئاسة رئيس الوزراء الأسبق فيصل الفايز تم تعيين (7) سيدات من أصل 65 بنسبة 10,8% وهن "علياء حاتوغ بوران، رابحة الدباس، نايفة الزين، احسان بركات هيفاء النجار، رائدة القطب، غادة ميشيل بشوتي".

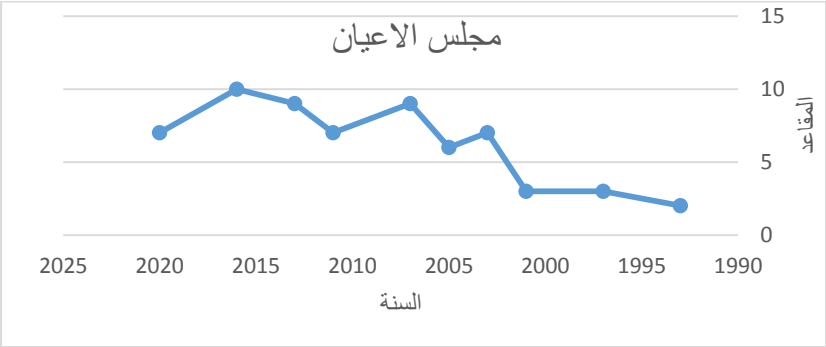

شكل رقم (2-2) المنحنى البياني لنسبة تمثيل المرأة الأردنية في مجلس الأعيان
***إعداد الباحثة**

3- المجالس البلدية

- منح قانون البلديات رقم (14) لسنة 2017 المرأة حق الانتخاب في البلديات حيث جاءت المادة الحادية عشرة الفقرة (أ) أنه تتولى كل لجنة لتسجيل الناخبين ضمن اختصاصها ذكورا وإناثا يشتمل على اسماء الناخبين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالقانون، كما منحها حق "الكوتا"، بحيث خصص عددا من المقاعد الإضافية دون السماح للذكور بمنافستهن عليها، وقد جاء في المادة التاسعة فقرة (ب) انه يخصص للمرشحات لعضوية المجالس البلدية نسبة لا تقل عن 20% من عدد أعضاء المجلس لأشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات وإذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات أو لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها فإنه يتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير

في حدود هذه النسبة ويطبق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالأعضاء المنتخبين، على أن يسمح لمشاركة النساء أيضاً عن طريق المنافسة (وزارة الداخلية، موقع).

- لم تقدم المرأة الأردنية على خوض الانتخابات البلدية حتى عام 1995الذي أجري فيه الانتخاب في يوم واحد في جميع المملكة فترشحت 19 سيدة وفاز منهن (9) سيدات بعضوية المجالس البلدية وسيدة واحدة برئاسة مجلس بلدي الوهادنة في محافظة عجلون، كما تم تعيين 23 امرأة في مختلف المجالس البلدية، وهذا ساهم في تحفيز المرأة للمشاركة في الانتخابات البلدية 1999بحيث ارتفع عدد المرشحات إلى (43) مرشحة ووصل منهن (8) سيدات إلى عضوية المجالس البلدية وتم تعيين (25) في عضوية المجالس.
- وفي عام 2000 صدر قانون الدمج الذي أقر تعيين امرأة واحدة في المجالس البلدية على مستوى المملكة، وهذا أدى إلى تقليص عدد البلديات إلى 99 من أصل 300 مما ادى إلى انتكاسة عام 2003وقلل فرص الفوز لأن التنافس كان على مقعد واحد فقط وليس انتخاب مجلس بأكمله.
- وفازت (5) مرشحات من أصل 40 وبنسبة 0,9 عن محافظات اربد وعجلون والبلقاء وهذه النسبة هي الاقل مقارنة بسابقاتها، وبلغ عدد السيدات في المجالس البلدية بعد التعيين والانتخاب (104) سيدة من أصل (1050).
- في عام 2007 امتازت انتخابات المجالس البلدية بتخصيص نسبة لا تقل عن 20%من المقاعد للكوتا في مجلس البلديات ومجلس امانة عمان الكبرى مما شجع النساء لخوض الانتخابات حيث نالت المرأة (218) مقعداً منها (211) ضمن مجالس البلديات و(7) ضمن امانة عمان الكبرى من أصل ما يقارب 929 مقعداً، وفي عام 2007 فازت المهندسة رنا الحجايا برئاسة بلدية الحسا بالتنافس " Almadinahnews.com))

- وبموجب قانون البلديات رقم (13) لسنة 2011 استمر التعديل في منح المرأة حق الانتخاب والترشح، وأصبحت دائرة الاحوال المدنية تتولى اعداد قوائم الناخبين مما لا يتيح للناخب التسجيل بأكثر من جدول، وقد ساهمت التعديلات في رفع مقاعد الكوتا بنسبة 5% فأصبح تمثيل النساء لا يقل عن 25% إضافة إلى التنافس الحر شهدت انتخابات 2013 اقبالا ملحوظا من النساء بحيث بلغ عدد الفائزات (345) من أصل 961 بما نسبته (30,90%) وهذه تعد اعلى نسبة حققتها المرأة الأردنية في انتخابات البلدية وهذا يعود إلى رفع نسبة مقاعد الكوتا بحيث بلغ عدد الفائزات كوتا (282) من أصل (345) من الفائزات وبما نسبته (14,78) من اجمالي الفائزات بعضوية مجالس البلديات، الا انه وبرغم المشاركة الواسعة والنتائج الايجابية لم تتمكن اي سيدة من الوصول إلى مقعد رئيس بلدية في العام ذاته . (الموقع الالكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب)
- عام 2016 ازداد عدد الناخبين وتنوع المرشحون مما حقق اقبالا على الانتخابات البلدية وبلغ عدد المرشحين للبلدية واللامركزية (6517) شكلت المرأة منهم (1160) بنسبة (17,8) وحصلت المرأة على (241) مقعدا في التنافس و(549) من خلال الكوتا، موزعة على 175 مقعد المجالس البلدية و32 في مجالس المحافظات و342 في المجالس المحلية، وبلغت نسبة تمثيل المرأة (32,3) وهذه تعد أعلى نسبة حصلت عليها المرأة. (الهيئة المستقلة للانتخاب)

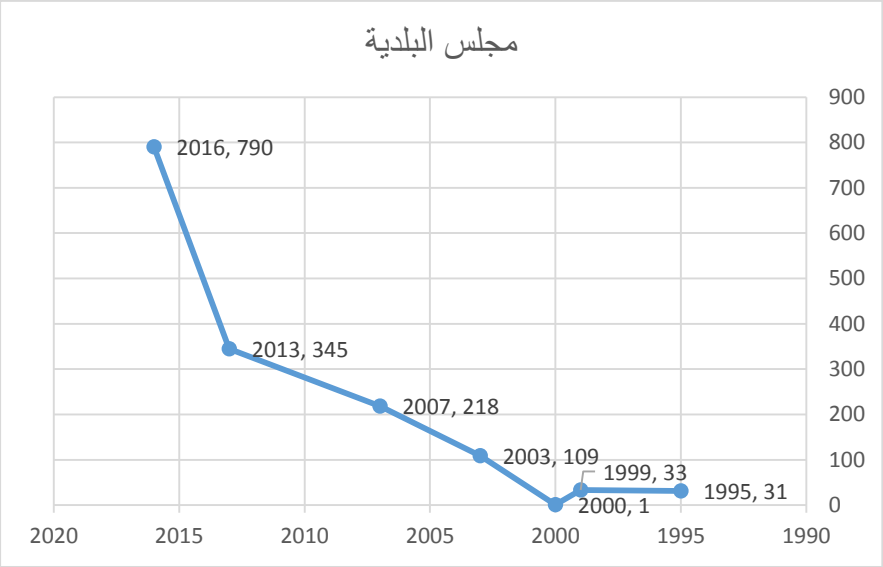

شكل رقم (2-3) المنحنى البياني لنسبة تمثيل المرأة الأردنية في المجالس البلدية

***إعداد الطالبة**

4- مجالس المحافظات واللامركزية

- بلغت نسبة ترشح النساء (9%) وبلغ عدد الفائزات 36 سيدة بنسبة (12,%) من نسبة عدد الفائزين وفازت (4) سيدات بالتنافس (الهيئة المستقلة للانتخاب).

ثانيا: نسبة تمثيل المرأة في السلطة التنفيذية:

- كان أول وجود للمرأة الأردنية في السلطة التنفيذية عام 1979 بتعيين السيدة انعام المفتي وزيرة للتنمية. الاجتماعية فقد سبق وجودها في السلطة التنفيذية وجودها في التشريعية.
- وفي عام 1984 شغلت سيدة واحدة منصب وزير الإعلام.
- في عام 1993 تولت سيدة حقيبة وزارة الصناعة والتجارة.
- في عام 1994 تولت سيدتان (2) حقيبتان وزاريتان.
- في عام 1996 تولت سيدة واحدة حقيبة واحدة لثلاث حكومات متتالية.
- وفي عام 1999نالت سيدة واحدة موقع نائب رئيس ووزيرة تخطيط عام.

- وفي عام 2000 كانت سيدة واحدة.
- وفي عام 2002 كانت سيدة واحدة لحكومتين متتاليتين برئاسة علي ابو الراغب.
- وفي عام 2003 كانت (3) سيدات.
- ووصلت أعلى نسبة تمثيل للسيدات في عام 2005 حيث تألفت الحكومة من 26 وزيرا بينهم أربع سيدات بنسبة 15,3 %، وتراجعت في نفس العام بحكومة جديدة إلى سيدة واحدة.
- في عام 2007 تولت (4) سيدات من أصل 23 وزيراً.
- وفي عام 2009 (4) سيدات من أصل 27 وزيراً.
- عام 2010 (3) سيدات من أصل 28 وزيراً.
- 2013 خمس سيدات من أصل 28 وزيراً.
- 2016 (4) وزيرات من أصل29 وزيراً.
- 2017 (7) وزيرات من أصل 28 وزيراً.
- 2020 (3) وزيرات من أصل 28 وزيراً.

من الملاحظ أن وزارة التخطيط كانت من نصيب النساء أربع مرات منذ عام 1999 ووزارة التنمية الاجتماعية ست مرات ووزارة السياحة والآثار خمس مرات ووزارة الثقافة ثلاث مرات ووزارة الشؤون البلدية مرتين أما بقية الحقائب فقد توزعت على وزارات البيئة والاتصالات ووزارة الدولة لمراقبة الأداء الحكومي ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزارة تطوير القطاع العام وكانت المرأة نائب رئيس الوزراء في حكومة دولة عبد الرؤوف الروابدة عام 1999 ووزيرة دولة ناطقة باسم الحكومة في حكومة الفايز عام 2003 وفي أكثر من تشكيل وزاري كان هناك أكثر من وزيرة في الحكومة الواحدة وفي إحدى الحكومات وصل عدد النساء اللواتي تسلمن منصباً وزارياً إلى خمس نساء في حكومة

واحده فقط، وهذا ما لم يحدث في أي دولة في الشرق الأوسط (ومواقع إعلامية رسمية ، وموقع رئاسة الوزراء، موقع وزارة الداخلية).

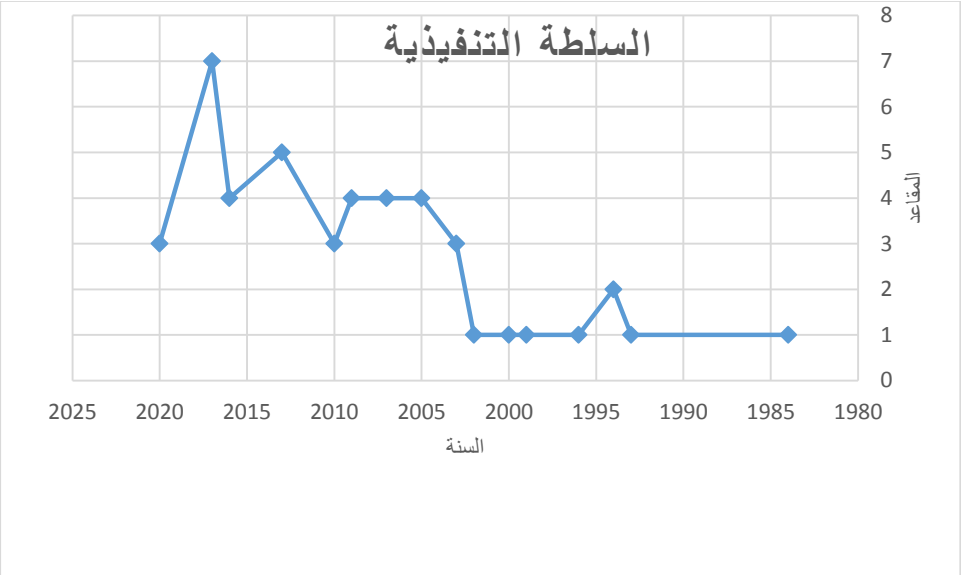

شكل رقم (2–4) المنحنى البياني لنسبة تمثيل المرأة الأردنية في السلطة التنفيذية" الوزارات"

***إعداد الباحثة**

المبحث الثالث

منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون المرأة وحضورها في السلطة القضائية والسلك الدبلوماسي والأحزاب

1- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة

تأسست اللجنة بقرار وزاري عام 1992 لتكون مصدرا للسياسات المتعلقة بالمرأة، وبهدف الرفع من سوية المرأة ومكانتها وإدخالها في شؤون التنمية وقد كان تمثيلها شمولياً، أهلي، رسمي، فتضم اللجنة في تشكيلها ممثلين لقطاعات رسمية وأهلية وعددهم(20) عضواً، وعلى الرغم من انها في ظاهرها رسمية إلا أن محور عملها وتفاعلها يصب في قضايا المرأة وصالح الاهداف العامة للحركة النسائية وتولى تنفيذ الآتي:

وتتولى اللجنة الوطنية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن التي تمت بلورتها في مؤتمر وطني للمرأة في حزيران 1999، ذلك لدمج قضايا المرأة الأردنية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999 – 2003.Women.jo))

2- اتحاد المرأة الأردنية

تأسس عام 1974 م أما أهدافه فتتركز في توعية المرأة بحقوقها وواجباتها وممارساتها وتعميم هذه الحقوق في كافة مناطق المملكة والعمل على تجديد المفاهيم والمخططات وتنسيق جهود وطاقات الفئات النسائية وإبراز دور المرأة على كافة المستويات العربية والدولية.

إن النظام العام للاتحاد ينص على أنه هيئة ديموقراطية لا مركزية لإتاحة الفرصة لكل امرأة أردنية للانخراط والمشاركة في تولي المسؤوليات وصنع القرار والتصدي لأي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، ومن أهم انجازاته عقد العديد من الدورات وانجاز العديد من المشاريع ومن مراكزها.

مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي للمرأة الذي يقدم المساندة النفسية والاجتماعية للمرأة والحماية القانونية للنساء المعنّفات. (gfjw.org.jo)

3- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني

تأسس التجمع عام 1995 بموجب قانون الجمعيات والهيئات لسنة 1996، وبمبادرة من سمو الاميرة بسمة بنت طلال وهو ويعمل رسميًا تحت إشراف وزارة الداخلية، ويهدف التجمع إلى توعية المرأة الأردنية بالاستراتيجية الوطنية للمرأة ورفع مستوى الوعي لديها في المجالات المختلفة، كما يعنى بتقديم التوعية فيما يتعلق بالحقوق ويساعد النساء على معرفة قدراتهن ويهدف إلى تعزيز ثقة المرأة بذاتها من اجل زيادة فاعلية مشاركتها في بناء مجتمعها واتاحة الفرصة امامها لذلك والتمكن من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار وتشكيل جمعيات ضاغطة من اجل ذلك وللتأثير في عمليات اتخاذ القرار وتعزيز المفاهيم والاتجاهات الاجتماعية الايجابية لخدمة قضايا المرأة. ((www.infw.org.

4- الاتحاد النسائي الأردني العام

تأسس الاتحاد عام 1981 كهيئة نسائية تضم في عضويتها الجمعيات والأندية والهيئات الاجتماعية النسائية ويهدف الاتحاد إلى دمج المرأة في عملية التنمية الشاملة من خلال رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي للمرأة والعمل على تدريب وتأهيل النساء ورفع نسبة مشاركتهن وزيادة الوعي بأهمية دور المرأة على مختلف المستويات واحداث التغيير المؤثر على صانعي القرار تجاه دور المرأة وحقوقها ومن إنجازاته.

- التدريب والتأهيل التنموي للمرأة
- برنامج التوعية والتثقيف وتنمية المشاركة الأهلية لتفعيل دور المرأة في المجتمع.

- مشروع مركز المعلومات الوطني الذي تأسس عام 1997 المتخصص بإنشاء قاعدة معلوماتية وبحثية للمرأة. (gfjw.org.jo).

5- مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة

تأسس عام 1996 انسجاما مع توصيات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بهدف الارتقاء بوضع المرأة الأردنية وتفعيل دورها في خدمة المجتمع وتنميته.

وتفعيل السياسات التي تتعلق بقضايا المرأة من خلال تزويد صانعي القرار بأحدث المعلومات، كذلك تقديم التسهيلات للهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة وتوفير فرص التدريب في المجالات التنموية المختلفة وخاصة المتعلقة بالمرأة (Pbc.yu.edu.jo).

وقد كان حضور المرأة الأردنية في السلطة القضائية والسلك الدبلوماسي والأحزاب كما يأتي:

- جرى تعيين أول قاضية عام 1995، وفي عام 2003 بلغ عدد القاضيات (23) من بينهن قاضية تم تعيينها في الجنائية الدولية رواندا، وبلغ العدد في 2006 (29) قاضية، في عام 2007 (37) قاضية، وفي عام 2010 50 قاضية من بين 700 قاض بنسبة 7,1% فيما شكلت المحاميات ما نسبته 16%.
- استطاعت المرأة الوصول إلى السلك الدبلوماسي، ففي عام 1970 ترفّعت السيدة لوريس حلاس إلى منصب سفير في وزارة الخارجية فقد تم تعيينها نائباً للمندوب الدائم للبعثة الأردنية الدائمة لدى الأمم المتحدة–نيويورك.
- وتم تعيين السيدة منى زريقات عام 1993 كأول امرأة تشغل منصب قنصل فخري لدى مملكة السويد.

- تعد مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب مشاركة متواضعة فحتى عام 2010 لم تتجاوز نسبة مشاركتها 10%، رغم أنها استطاعت أن تحرز تقدماً ملفتاً في 1983 حيث فازت سيدة في انتخابات مجلس الشورى في جبهة العمل الإسلامي (الخوالدة، 2017: 48).

منحت التشريعات والقوانين الصادرة في الأردن المرأة حق تشكيل الأحزاب والانتماء إليها، كما ورد في الدستور وفي التشريعات التالية:

- قانون الأحزاب السياسية رقم (32) عام 1992منح المرأة حق تشكيل الأحزاب والانتساب اليها ونظم كافة اجراءات العمل الحزبي.
- منح قانون الأحزاب رقم (19) لسنة 2007 منحها الحق أيضاً في تشكيل الأحزاب والانتماء اليها، كما أن قانون الأحزاب رقم (16) لسنة 2012 منحها الحق ذاته وكذلك قانون الأحزاب رقم (39) لسنة 2015، وقد شاركت المرأة الأردنية في العمل الحزبي مطلع التسعينات إلا أن نسبة تمثيلها لم يتجاوز في الاعوام 1992–1993 نسبة (5%) وقد كانت نسبة تمثيل النساء في الأحزاب كقيادات أو أعضاء حتى عام 2001 لا تتجاوز (10%) وفي عام 2005 مثلت نسبة تمثيل النساء في الهيئات العامة للأحزاب أقل من (1%) وكذلك 2007 وقد بلغ عدد الأحزاب في الأردن حتى نهاية 2016 (50) حزبا ترأست منها ثلاثة نساء منصب الامين العام للحزب وبنسبة (6%) (الخوالدة، 2017: 66).

ترى الباحثة أن المرأة الأردنية قد بظروف اجتماعية ومنعطفات سياسية متقلبة منذ بدء منحها حقوقها في التشريع عام 1952 وحتى بداية الثمانينات، فقد مرت بمنعطفات سياسية أدت إلى أن تراجع حركات التحرر الخاصة بالمرأة الأردنية، رغم أنها قد قادت هذه الحركات من قبل هذا التاريخ، ورغم أن الحياة السياسية بمعناها التشريعي بدأت في الأردن في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين

إلا أن تاريخ مشاركة المرأة الأردنية آنذاك لم يدون، وبدأ الاهتمام بقضاياها مع انطلاق جمعية اليقظة واتحاد المرأة في المنتصف الثاني من القرن العشرين.

إن ما يدعو للبحث في أسباب ابتعاد المرأة عن المشاركة السياسية هو أن القوانين والتشريعات قد اتاحت لها ذلك منذ ما يزيد عن نصف قرن كما أن التعديلات التي أجريت على القوانين كانت جميعها في صالحها، ورغم ذلك فهي لم تدخل معترك السياسة إلا في بداية عقد الثمانينات وهذا التمثيل لم يكن واقعيا ممثلا لنسبة النساء القياديات في الأردن.

كما أن دخولها السلطة التشريعية حتى اللحظة يعد حصة كوتا وبافتراضها أقل حظا اجتماعيا رغم ما حققته من ريادية وتقدم في مختلف المجالات واللافت في الأمر أننا وبمقارنة بسيطة بين السنوات الأخيرة وسابقاتها نجد أن المرأة الأردنية كانت قد حققت حضورا أكبر في عام 2012 و2013 على سبيل المثال أكبر مما حققته في 2020 من حيث نسبة التمثيل في مختلف السلطات.

هذا يقودنا إلى استنتاج أو افتراض أن هنالك قصوراً ما لا يتعلق بالقوانين بقدر تعلقه بالثقافة الاجتماعية التي تحتاج دورا قويا ومستمرا من قبل منظمات المجتمع المدني والجهات العاملة في شؤون وحقوق المرأة لتكون على تماس مباشر دائم مع المجتمع في سبيل تغيير الصورة النمطية للمرأة، فهي وإن عملت الموروثات الاجتماعية والمناهج الدراسية على ترسيخها إلا أن عاتق التخفيف منها يقع على عاتق المؤسسات المعنية بها من حيث التوعية والإعلام، فنحن لم نشهد على سبيل المثال حركة تطالب بتغيير صورة المرأة التابعة في المناهج، ولم نشهد حركة حشد يطالب بوضع نماذج غير تقليدية للمرأة في المناهج، فهي الأم الصابرة، أو اخت الشهيد أو ام الشهيد التي تهتم بالشؤون الرعائية وأعمالها المنزلية فقط.

يمكن القول أن خطورة وضع المرأة في المشاركة السياسية ومواقع صنع القرار تكمن في تراجعها رغم انها قانونا وتشريعا وكقرارات سيادية عليا قد تم دعمها، لذا نتبنى نظرية أن الثقافة السائدة وعدم العمل على تغييرها هي العائق الأكبر في انخراط النساء بشكل مرضي في الحياة السياسية.

وبالنظر إلى نسبة تمثيل المرأة في مختلف السلطات نجد أنها حتى الآن تحبو بخطى غير ثابتة نحو البرلمان ودليل ذلك أن جميع برلمانيات 2020 كن على حصة الكوتا ولم تفز أي منهن بالمنافسة، وفي السلطة التنفيذية وبرغم أنه يتم تعيين وزيرات لكنها نسبة غير ممثلة للمرأة الأردنية ولا يتعدى حضورهن 15% في أبهى صوره.

أما في المجالس البلدية واللامركزية فقد ساعد قانون التعيين وتخصيص نسبة معينة للنساء في المجالس البلدية على حضورها مع امكانية فوزها في المجالس بنسبة أكبر من امكانية فوزها في البرلمان وقد يعزى ذلك كما سبق ذكره إلى ان العمل في المجالس البلدية في الذهنية الاجتماعية أقرب إلى دور الرعاية والخدمة.

ويمكن القول أيضاً أن المجتمع بثقافته السائدة لا يؤمن بقدرات النساء في مشاركة القرار السياسي ويفترض انها اقل قدرة على التفاوض من الرجل واقل قدرة على التشريع منه إذ لو كان الأمر متعلقا بقضية العيب الاجتماعي وعدم الاختلاط لما خرجت المرأة بدورها كمعلمة وممرضة وطبيبة بنسبة مقاربة للرجل، وإذن فالقضية قضية اقتناع وإيمان بقدراتها وليست قضية تشدد وتعصب اجتماعي.

هذا يدعونا مجددا للتفكير بوسائل وأساليب ما كان قد علق بالذهنية المجتمعية من رواسب أدت إلى الاعتقاد بعدم أهليتها للقيادة وللإدارة والتفاوض وصنع القرار.

الفصل الثالث
معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية

إن كل ما يصل من قناعات أو اتجاهات أو عادات أو معايير اجتماعية تضفي على السلوك قيمة ما يندرج تحت الموروث المجتمعي الثقافي، وفي كثير من الأحيان يمارس الصفة القهرية على الأفراد، فتراهم يتبعون ما هو متوارث ومتعارف عليه دون أدنى رغبة في تمحيصه أو النظر فيما إذا كان يناسب الوقت الحاضر، في هذا المبحث سنحاول الإجابة عن تساؤل: ما هي طبيعة معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟ ولإجابة عن هذا التساؤل سوف تستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتبيان أين تواجه المرأة المعوقات التي تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية.

يتناول هذا الفصل المعوقات التي تفترض الدراسة أنها كانت من الأسباب التي أدت إلى عدم تمثيل النساء وانخراطهن بالحياة السياسية كما ينبغي وقد قسم إلى مبحثين، هما: الموروث المجتمعي الثقافي، الموروث الديني.

المبحث الأول
الموروث المجتمعي الثقافي

تؤثر القيم الاجتماعية السائدة في سلوك أفرادها وتحديد مكانة كل من الجنسين فيها، تعد الثقافة السائدة في المجتمع الأردني ثقافة ذكورية جهوية وعشائرية، ولذا فإن الثقافة الذكورية تفرض إطارا خاصا لصورة المرأة، فلا يتحمس الرجل لإشراكها في العمل السياسي من حمايتها، وتحول هذه الثقافة المتجذرة دون وصول المرأة تدريجيا إلى مواقع صنع القرار، كما أن النظرة المجتمعية الغالبة والقناعة الراسخة هي أن الرجل أكثر قدرة على قيادة العمل السياسي وأكثر مهارة في النقاش والخطابة وعقد التحالفات اكثر من المرأة، فهم يرون أن العمل السياسي لا يتناسب مع طبيعة المرأة وان اختلفت هذه

القناعات من منطقة لأخرى ومن زمن إلى آخر إلا أنها لم تزل عقبة أمام خوض النساء معترك العمل العام والحياة السياسية (الخوالدة، 2017: 68).

يرتبط مفهوم التعصب ضد المرأة في المجتمعات وممارسته كنوع من أنواع العنف ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع، وترتبط ثقافة المجتمع العربي بجذور ثقافية شفاهية متداولة مثل القول بأنها حواء الغاوية، ولو تأملنا صورة الأنثى في مجتمعاتنا نجد أن النظرة إليها خليط من رومنسية وخطيئة، وهي القوية في الغواية والضعيفة في آن معا، والثقافة ليست مجموعة معتقدات بل هي سلوك يحدد ملامح المجتمعات، وتعرف الثقافة بأنها المنظومة المعرفية التي تكتسبها الجماعات وتحدد منهجها في الحياة، وهي لا شك تشمل مجموعة القيم والعادات التي يكتسبها الفرد من بيئته اثناء التنشئة، وتتغير الثقافة تبعا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وبالعودة إلى التاريخ فقد قدس الرجل البدائي المرأة حينما كان جاهلا بدوره في الإنجاب، وقبل ما يقارب 6 آلاف عام قبل الميلاد كانت قد تجلت صورة المساواة بين الجنسين ويذكر التاريخ أن المرأة الابنة ترث وترث العرش أذا مات والدها (الاتحاد النسائي العربي، 2015).

ناقشت الثقافة العربية قضية المرأة على مستوى الفكر فكان "ابن رشد" من المطالبين بحقوقها وبنيلها ذات المكانة التي ينالها الرجل، إلا أن الثقافة الشعبية المرتبطة بصورة سلبية عن المرأة بقيت متغلبة في الثقافة السائدة والمتحكمة بما يكون عليه المجتمع وما يحمله من أفكار، وتتمركز تلك الأفكار على فكرة القوة والفرق فيها بين كل من الرجل والمرأة التي انتجت صورة ذهنية دونية في النظرة للمرأة على أساس اختلاف الجنس.

وقد ساهم الموروث الشعبي والأمثال الشعبية في تعزيز تلك النظرة، إذ إن الموروث الشعبي هو حاصل خبرات السابقين الذي يتخذ طابع القداسة ويصبح بمثابة قاعدة يترجم مشاعر واتجاهات العامة.

استخدمت الأمثال الشعبية في مجتمعاتنا على الأغلب للانتقاص من شأن المرأة ومما زادها قبولا إضفاء العامة على بعضها الصبغة الدينية فتصبح كما المسلمات، وقد كرست الأمثال الشعبية الصورة النمطية للمرأة فهي صورة طبق الاصل من أمها أو جدتها، وهذا يعني أن المجتمع الذكوري يتعمد تأطير المرأة ضمن صورة واحدة لا تكون فيه منافسا له في الحياة العامة.

فالمثل الشعبي على سبيل المثال" من يعرف فطيمة بسوق الغزل" يكرس فكرة أن كل النساء متشابهات وأن لا قدرة لديهن للابتكار أو الاختلاف، ومن المفارقات أن التغني بالنساء شعرا أو نثرا يكون في حال الحروب وبوصف المرأة أم شهيد أو زوجة شهيد، أي أن علو منزلتها تابع لعلو منزلة الشهيد (الاتحاد النسائي العربي، 2015).

كرست الأمثال الغربية الشعبية صورة المرأة بربطها بدور الأم والمربية والقائمة بالأعباء المنزلية والكثير منها حرض على عدم تعليم البنات لان هذا قد يتسبب باستقلاليتها وجلبها العار، ومن الأمثلة أيضاً:" ظل راجل ولا ظل حيطة" وهذا يؤكد على ضعف المرأة وعدم قدرتها على مواصلة الحياة دون رجل ومنها: " شاور امرأتك واعصيها"، فهي في الموروث الشعبي المتناقل ناقصة عقل، فقد انعكست الثقافة السائدة على التربية فتربية الولد تختلف عن تربية البنت كما ساهمت العائلة الممتدة التي تنحاز للذكور في خلق هوة بين الجنسين مبنية على أساس التمييز القائم على النوع، فمعاملة الذكر تختلف عن الأنثى كما تختلف طريقة تنشئة كل منهما (الاتحاد النسائي العربي، 2015).

وعلى الرغم مما شهده المجتمع من تطورات حضارية ومن تغيرات فرضت تغييرا ظاهريا على وضع النساء ومكانتهن الا ان الثقافة السائدة في النظرة الدونية للمرأة لم تزل موجودة ومتجذرة، وتتجلى مظاهرها اثناء التربية بحيث يرتبط العيب والحرام بالأنثى في حين أن الذكر لا يعيبه شيء وفي التمييز بانتقاء الالعاب فالولد يلعب بما ينمي قدراته ومهاراته في حين ان العاب الإناث تؤهلهن للقيام بدور نمطي لا يتطلب جهدا فكرياً (الاتحاد النسائي العربي، 2015).

المبحث الثاني
صورة المرأة في المناهج الدراسية

مما لا شك فيه أن المناهج الدراسية وما تحويه من مضامين ثقافية وتربوية هي ناتج ثقافة اجتماعية، لذا فإننا على الأغلب نجد أن المناهج هي انعكاس لصورة واقعية على الرغم مما يعول على التعليم في تغيير قناعات ثقافية قد تصبح ضرورة بسبب تغير الظرف الاجتماعي وبسبب ضرورة التغيير للنهوض بالمجتمع.

في دراسة سرابي (2010) صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية " توصلت الباحثة إلى الآتي:

- أظهرت المناهج الدراسية لمختلف المراحل في الأردن المرأة بوصفها زوجة فلان أو أخت فلان أو ابنة فلان، أو أخت مساندة للرجل ومهمتها الأساسية البيت، في حين ظهر الرجل بوصفه بذاته، فهو عمر، ومعاوية وهارون.
- في تناول المركز الاجتماعي نجد أن الرجل يحتل مراكز قيادية متقدمة، في حين أن المرأة تظهر بالدور التقليدي وإن كانت لها مهنة فهي ليست أكثر من خياطة أو معلمة أو ممرضة، أما الرجل فقد أخذ دور الطبيب والملهم والعالم والخطيب والفيلسوف، وبعكس ما يحدث واقعيا فقد تحددت ملامح مشاركة المرأة في الحياة العملية في منهاج الصف السادس بدور مساند للدور النمطي والرعائي
- كما ظهرت المرأة بصورتها الأم التي تطبخ وتغسل وتخيط الملابس وتقع على عاتقها المسؤوليات المنزلية في كتب اللغة العربية للصف الأول، وفيما يتعلق بتعلم مبادئ التجارة أو الاهتمام بها فقد اسند معظمها إلى الذكور وذلك من خلال امثلة الحساب في كتب الرياضيات

مثل: اشترى أحمد، باع التاجر، وكذلك ارتبطت قيم ومسائل الملكية بالذكور دون الإناث، كما أن الدور الرعائي للأطفال والسهر من أجلهم يعد دور من أدوار المرأة التي لم يظهر فيها الرجل شريكاً في المناهج الدراسية.

- أيضاً أظهرت المناهج الدراسية المرأة في ممارستها للأنشطة الترفيهية بطابع بسيط وتقليدي ومنزلي في حين تميزت هوايات الرجل بالقوة والجرأة والمغامرة خارج المنزل، وفي النشاطات السياسية ومن خلال ذكر الأمراء والولاة تاريخياً نجد أن أمور السياسة اقتصرت على الرجال رغم ما في التاريخ من سير نسوية سياسية الا انها اغفلت في المناهج
- وقد ورد في ورقة عمل (الاتحاد النسائي العربي، 2015) أنه إلى جانب ما تقدمه المناهج وما تكرسه من نظرة غير متساوية للمرأة مع الرجل فإن المجتمعات العربية لم تزل أيضاً تمارس حرمان الإناث من تلقّي التعليم، وهذا ما أوردته العديد من التقارير المحلية والدولية كما أن الإناث المتعلمات يعانين من الحرمان من فرص اكتساب المعرفة وتطوير ذواتهن بذات الدرجة التي يحصل فيها الذكر على الفرص، رغم تفوقهن على الذكور في ميدان العلم، وفي بعض الدول العربية تصل نسبة أمية الإناث إلى 50% بينما أمية الذكور 30% من مجموع من لم يتلقوا تعليما، كما أن نسبة التحاقهن بالمراحل التعليمية العليا أقل من نسبة التحاق الذكور، كما أنهن وبتأثير من المجتمع المحيط ونتيجة ترسخ الأدوار النمطية للمرأة يلتحقن بتخصصات الأدب والعلوم الإنسانية ويبتعدن عن التخصصات العلمية التي يطلبها سوق العمل.

وترى الباحثة أن هذا التنميط في صورة المرأة في الثقافة المجتمعية وفي المناهج الدراسية قد كرس من ناحية تراجع النساء عن المشاركة الفاعلة في الحياة وحفظ لهن مكانتهن كتابعات أو كائنات أقل قدرة وأقل كفاءة من الذكور، فعلى الرغم من أن تاريخنا مليء بسير نساء كن شريكات الرجال

في السلم وفي الحرب إلا أن خللا ما متمكنا من محتوى المناهج الدراسية في تناولا المرأة وهذا يؤدي بصورة مؤكدة إلى تنميط مسار التعليم الذي تتخذه الإناث، فالتركيز على الدور الرعائي في عرض صورتها من خلال المناهج يجعلها تتجه لدراسة التمريض أو التدريس الخاص بالأطفال أو أية مهنة فيها رعاية وبذل وعطاء، وتبتعد على سبيل المثال عن دراسة العلوم السياسية أو العلوم ذات الطابع الريادي، فالنمطية كما يتم تعلمها يتم تطبيقها أيضاً، مما يرجح أن تكون صورة المرأة في المناهج الدراسية سببا من أسباب معوقات تقدم المرأة في خوض الحياة العامة ، فقد غابت صورة المرأة المطالبة بحقوقها أو بالمساواة والعمل والمشاركة السياسية، والشأن العام وقد جيرت الإنجازات سواء كانت علمية أو أدبية أو في تاريخ البطولات إلى الذكور، وإلى جانب ما تقدمه المناهج وما تكرسه من نظرة غير متساوية للمرأة مع الرجل فإن المجتمعات العربية لم تزل أيضاً تمارس حرمان الإناث من تلقي التعليم. (الاتحاد النسائي العربي، 2015)

المبحث الثالث

الموروث الديني وتوظيف بعض النصوص الدينية سلبا في النظرة للمرأة

في هذا المبحث سوف يلقى الضوء على الجانب الايجابي الذي أنصف فيه الإسلام المرأة وعلى الجانب السلبي في توظيف النص الديني، بمعنى هل أثر الدين في إنصاف المرأة ومنحها مكانة متقدمة في المجتمع أم أن توظيف النص الديني بما يتناسب والاتجاهات المجتمعية والمزاج العام قد ساهم في تراجع دور المرأة؟

أولا: أثر الدين في إنصاف المرأة ومنحها مكانة متقدمة في المجتمع

يورد (محمد بن إبراهيم الحمد) أن الإسلام:

- منح النساء حق التملك والإجارة والشراء، وسائر العقود، وحق التعليم والعمل، وفي العلم ما هو فرض عين يؤثم تاركه ذكرا أم أنثى.
- أن الاسلام أمرها بما من شأنه أن يصونها ويحميها ويحمي كرامتها فالأمر بالستر ليس الا حفاظا على كرامتها وابتعادها عما قد يسيء لها.
- ومن أدلة إكرام الإسلام لها أنه أمر الزوج بالإنفاق عليها وحذره من ظلمها أو الإساءة إليها.
- كما أباح لها حق التفريق إن لم يكن هنالك وفاقا.
- أيضاً نهى الزوج عن سوء المعاملة ودعاه إلى حسن المعاشرة فقد قال صلى الله عليه وسلم:" لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يضاجعها" "رواه البخاري ومسلم" (الألباني، 1985).

(محمد بن إبراهيم الحمد http://www.saaid.net/female/m103.htm)

ومما يمكن أن يرد من أدلة شرعية على إعطاء النساء حقوقهن وعدم التمييز بين الجنسين ما ذكر في القرآن الكريم قوله تعالى:" والْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " (التوبة، آية 7").

فلم يفرق الله تعالى بين ذكر وأنثى فيما يخص العمل وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا يعد من صميم المشاركة في الحياة العامة للمجتمع.

كذلك قوله تعالى: " فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أو أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ " (آل عمران 195")

فالعمل والأجر والثواب والتشارك لم يكن مخصصا في القرآن الكريم لجنس دون آخر.

- يتداول العامة نصوصا منسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم من أجل اقصاء دور المرأة وتهميشها دونما التحقق من السياق الذي قيل فيه الحديث ودون التحقق من صحته أيضاً منها.
- الشؤم في ثلاثة: الفرس والمرأة والنار (صحيح البخاري، http://iswy.co/e25ori).
- يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود .(https://www.islamweb.net/ar/fatwa/)
- طاعة المرأة ندامة: حديث رواه ابن عساكر وابن عدي والعقيلي وهذه الكتب من مظان الضعيف، ((https://www.islamweb.net/ar/fatwa/69380/
- شاوروهن وخالفوهن: حديث لا يصح، ضعفه السخاوي في المقاصد الحسنة، والشوكاني في الفوائد، وحكم عليه بعض العلماء بالوضع (.https://www.islamweb.net/ar/fatwa/)
- لأمرت المرأة ان تسجد لزوجها من عظم حقه عليها: (زيد ابن الأرقم، الكامل في الضعفاء https://dorar.net/hadith/search?q=).)

- لا تسكنوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة: موضوع من غير شك، ففي سنده محمد بن إبراهيم الشامي. قال ابن الجوزي: هذا الحديث لا يصح (https://www.islamweb.net/ar/fatwa/53572/).
- دية المرأة نصف دية الرجل: جاءت النصوص الشرعية الصحيحة تثبت بأن دية المرأة المسلمة الحرة على النصف من دية الرجل المسلم الحر .(https://www.islamweb.net/ar/fatwa)
- صلاة المرأة في دارها خير من صلاتها في المسجد: دل هذا الحديث على أنه كلما كان المكان أستر للمرأة وأبعد عن اختلاطها بالرجال كانت الصلاة فيه أفضل بالنسبة لها، وهذا لا يعني أنها لا يجوز لها أن تصلي في المساجد.(https://www.islamweb.net/ar/fatwa/79412/)
- أكثر أهل النار من النساء: هو ما ثبت في البخاري ومسلم وغيرهما ولفظه كما في صحيح مسلم (https://www.islamweb.net/ar/fatwa/67212/).
- خلقت المرأة من ضلع أعوج: صحيح ورواه الشيخان في الصحيح عن النبي https://binbaz.org.sa/fatwas/29122))
- ناقصات عقل ودين: الحديث الذي ورد في السؤال رواه البخاري ومسلم، والحديث ليس فيه أي انتقاص لقدر المرأة ومكانتها فالله سبحانه وتعالى قد جعل معيار التفاضل هو التقوى https://archive.islamonline.net/536)).
- تقبل المرأة وتدبر بصورة شيطان: فلا إشكال في ثبوت الحديث، كما أنه لا إشكال –بحمد الله– في معناه عند أحد من علماء الإسلام https://www.islamweb.net/ar/fatwa/119255/)).

هذا بالإضافة إلى الكثير من المرويات والتراث الشفاهي الذي ينسب اعتباطا للدين دونما تحقق، إذ أن العقلية الذكورية التي تنتقص من مكانة المرأة تتحايل على النص الديني وتحوره بما يتناسب والمزاج العام، ونحن هنا لسنا بصدد الحكم عليها من منظور صحتها أو عدمه بقدر ما نعنى بسوء توظيفها اجتماعيا وبما يزيد من الهوة والتمايز بين الرجل والمرأة.

إن المطلع على كتاب " إحياء علوم الدين " للإمام الغزالي (ت 505 هجري) وهو كتاب ذائع الصيت ويحظى بقبول وتقدير اجتماعي حتى انه طبع عشرات المرات، يجد اجابة عن تساؤل: كيف نظر الإمام للمرأة وكيف تعامل معها وبالتالي كيف انعكس ذلك في تعزيز النظرة السلبية للمرأة.

يبدأ الإمام العظيم في الجزء 2 من كتابه، صفحة 24 بسرد "القواعد المثلى" للمعاشرة الزوجية، فعلى الزوج أن يكون سيداً مطاعاً، لا يشاور زوجته، بل يعمل بخلاف رأيها، لأن "طاعة المرأة ندامة" وكيد النساء عظيم، فليكن على حذر منهن، والمرأة إذا أكرمتها أهانتك، لأن سوء الخلق وركاكة العقل طبيعة فيهن، ومنها: أن المرأة لا تخرج من البيت، ولا ترى الرجال، ولا يراها الرجال، والزواج عند الإمام نوع من الرّق، والزوجة رقيقة عند زوجها، وعليها طاعته طاعة مطلقة. (إحياء علوم الدين للغزالي) (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء 4)

كان تأثير الإمام الغزالي في الثقافة العربية طاغيا، وساهم في تشويه النظرة للمرأة بافتراضها مخلوقا ناقصا وتابعا، وهذا تطلب رداً من ابن رشد لاحقاً، إلا أن المزاج العام والثقافة السائدة بقيت تركز على مقولات الغزالي التي تتوافق مع البنية الفكرية التي انتقصت من شأن المرأة.

تعد هذه النظرة المشوهة للمرأة من الأسباب التي بلورت الأفق الثقافي الاجتماعي للمجتمعات العربية وشكلت إطارها المرجعي، لمن جاء بعد الإمام الغزالي من العلماء والأدباء في القرون التالية

وصولاً إلى القرن الثامن الهجري حيث ظهر كتاب الكبائر للإمام الذهبي 748هـ ليردد فيه المقولات المنقوصة للمرأة بل كان أكثر قتامة، فالمرأة كلها عورة، ويخشى جانبها وان خرجت استزلها الشيطان.

لقد اشترك في تصوير المرأة بهذه الأفكار المشوهة وانتاجها وترسيخها في البنية الثقافية المجتمعية الممارسة سلوكا معظم أهل الفكر والأدب أيضاً، من مفكرين وأدباء وشعراء، ولم تقتصر فقط على علماء الدين، حتى أنها أصبحت ثقافة اجتماعية متوارثة تعكسها المناهج التعليمية والخطب الدينية (الأنصاري، 2018).

ترى الباحثة أن الدين أو الثقافة الدينية لأي مجتمع ما هو إلا امتداد لوعاء الثقافة المجتمعية الأكبر، فهو بما يشتمل عليه من قيم ومحددات سلوكية يؤثر ويتأثر في البيئة التي يكون فيها ويفرض فيها مجموعة قيمه وتعاليمه، لذا فإن تأثر المجتمع بعاداته وتقاليده وممارساته بتعاليم وآثر الدين يعد من البديهيات، غير أنه من الأهمية بمكان أن ندرك بأن ليس كل ما يقال عن الدين هو من الدين وليس كل متناقل ديني شفاهي بين العامة بمثابة قاعدة دينية، فالمجتمع يضفي بعض تفسيراته على النصوص أحياناً، وقد يسيء فهم بعضها في حين آخر، وقد يخضع النص والحادثة المحكية إلى المزاج المجتمعي وبما يتناسب مع العادات والقناعات الخاصة، لذا نجد أن المرأة على الرغم مما حظيت به من اهتمام من قبل الدين وعلى الرغم من أنه أنصفها وأقر بحقوقها إلا أن تحوير بعض النصوص الدينية ومحاولة فهمها على محمل الانتقاص من شأن المرأة فيما روي من أحاديث قد تكون ضعيفة قد عملت على إضفاء مسحة دينية على القناعات المجتمعية.

الفصل الرابع
سبل معالجة معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية

يتناول هذا الفصل بالتحليل والبحث سبل معالجة معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية واستنادا على ما تقدم من عرض لتطور مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية واستعراض أهم معوقاتها باستخدام المنهج القانوني والتاريخي والاستقرائي الذي سيكون أيضاً متبعا في هذا الفصل، ولذا فإن السؤال الذي يطرحه: ما هي سبل معالجة معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟ ولذا فقد اعتمدت الباحثة إلى جانب المناهج المستخدمة المنهج الاستنباطي، فمن الطبيعي أن يؤدي عرض تاريخ مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية وصورة تطورها تاريخيا مع عرض نسب مشاركتها ونسب تمثيلها السياسي إلى محاولة في البحث عن حلول واستنتاجات بغرض أن تكون إسهاما متواضعا في رفع نسبة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والاجتهاد في عرض سبل المعالجة.

المبحث الأول
سبل معالجة مؤثرات ومسببات إعاقة المرأة عن المشاركة السياسية

إن اقتصار القوانين على نظام الانتخاب لا يعد كافياً لانخراط النساء في العمل السياسي، فتمكين النساء يعني أن يكن متمكنات ماديا واقتصاديا وعلميا وهذا كله يتطلب حزمة من القوانين الخاصة بالمرأة، والقوانين التي لا بد من فرضها على المجتمع كي يدعم المرأة ويغير من نظرته لها بافتراضها عاجزة عن العمل السياسي، إن نظام الكوتا من وجهة نظر البعض والحصص المخصصة فيه للنساء ليست كافية وتعزز التفاوت بين كل من الرجل والمرأة خاصة ان المعوقات الثقافية والاقتصادية تقف

في وجه المرأة دون الرجل، ولذا لا بد أن يكون تمكين النساء واعدادهن للعمل السياسي مؤطراً بأطر قانونية تتعدى قوانين الانتخاب فقط (العموش، 2016: 787).

ذكر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة 2014 أن المشاركة السياسية والعامة تواجه عراقيل تشمل التمييز على أساس العرق، اللون، النسب، الجنس، اللغة، الدين، أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل الإثني أو الإجتماعي أو الإعاقة أو الجنسية " وحتى في حالة عدم وجود تمييز رسمي فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية أو العامة، فإن عدم المساواة في الوصول إلى حقوق الإنسان الأخرى من شأنه أن يعوق الممارسة الفعلية لحقوق المشاركة السياسية.

فالتمييز على أساس الجنس ظاهرة ليست محلية بل تعد ظاهرة عالمية وإن اختلفت النسبة، فحتى وقتنا هذا لم تزل المرأة تخوض معاركها مع الثقافة والمجتمع والقوانين كي تحظى بالمساواة في المشاركة السياسية، وقد اتبعت المرأة في بداية مطالباتها بحقوقها وسيلة الاحتجاج ثم عرض المطالب ثم تدرجت لتأخذ فرصتها عبر قوانين سمحت لها بالمشاركة، إلا أن تلك المشاركة في الأردن كانت على استحياء وكانت تشير إلى أسماء معينة أكثر مما تشير إلى تقدم عام يخص المجتمع الأردني والشأن العام، فقد بدأت مشاركتها رسميا في منحها الحق في الاقتراع بعد حركات نضال قادتها رابطة اليقظة النسائية التي تأسست عام 1952 كما كان لاتحاد المرأة 1954 دوراً هاماً فيها، إلا أن ذاك الحق نتيجة ظروف سياسية لم يفعّل، وعاود القانون منحها الحق في الانتخاب عام 1974، إلا أن قضية المرأة بقيت تتأرجح بين مطالب تحقق وبين تجمعات يتم حلها بقرار سياسي، وبين محاولات للوصول إلى أماكن صنع القرار ثم الارتطام بمجموعة معوقات لم تمكنها فعلياً من الوصول حتى عام 1979 حيث عيّنت "إنعام المفتي" أول وزيرة امرأة لوزارة التنمية الاجتماعية وبقرار سياسي سيادي (العموش، 2016: 776-780).

إن المتتبع لحركة نضال المرأة الأردنية والتطورات التي شهدتها المشاركة السياسية للنساء قد يخرج بنتيجة مختصرها: أن المرأة أثبتت حضوراً وأداءً مميزاً وتركت بصمة في معظم المواقع السياسية والقيادية التي تولتها إلا أنها في الوقت ذاته لم تكن مرضية كنسبة مشاركة ممثلة للمرأة الأردنية ولم تكن ناتج تطور ثقافي اجتماعي يعكس دعم المجتمع لها، فالمعوقات لم تزل موجودة وحاضرة، ولم تزل قضيتها مدار جدل، والتساؤل الذي يطرح ذاته ويطرحه المعنيون بقضايا المرأة الأردنية: هل كان تخصيص حصة للمرأة بقرار سياسي على نظام الكوتا في صالحها أم أنه تسبب بإعاقتها عن فرض ذاتها كمنافس غير منقوص في الساحة السياسية؟ وأيا كانت الإجابة فإننا أمام وواقع يبرهن على وجود معوقات تتجلى عوارضها في تدني نسبة مشاركة النساء في السياسة والحياة العامة.

إن ما تم ذكره سابقا من معوقات يفترضها البحث أمام وصول النساء إلى مواقع صنع القرار ينبغي أن يكون محط اهتمام المعنيين لإيجاد الوسائل العملية لتخفيف آثارها أو الحد منها.

يعد الموروث الثقافي الوعاء الحاضن الأكبر للعقلية المجتمعية العامة التي تحدد القيم والمعايير الخاصة، وفي مجتمعاتنا العربية ومجتمعنا الأردني تكاد تكون القيم والمعايير مرتبطة أكثر بالنساء وبوضع المرأة، فهي غالبا تضعها في قالب معين ينظر إليها من خلاله بأخذ الرضى الاجتماعي في عين الاعتبار، وقد عبرت دراسة 2019ESCAB عن ذلك بالقول: إن العوائق أمام مشاركة المرأة سياسيا في منطقة آسيا هو الأعباء المنزلية وضيق الوقت بحيث أنها تقوم بجهد منزلي يفوق ما يقوم به الرجل بأربعة أضعاف، وهي ما تسمى بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، كما تعمل الأعراف الاجتماعية على إعاقتها أيضاً إذ تضفي نوعا من القدسية على صورة المرأة المتزوجة التي ترعى الأطفال، أيضاً وجود قناعة مسبقة بأن الرجل أكثر قدرة على الانخراط في العمل السياسي لدى المجتمع. (ESCAB, 2019)

قد يكون القول بسهولة أو إمكانية تغيير النظرة الاجتماعية للمرأة والعمل على تغيير النظرة الدونية من باب الخيال إلى حد ما، غير أن ذلك لا يعني بأي حال الاستسلام لما هو سائد وإن كان التغيير بطيئا، كما لا يمكن فصل الموروث الثقافي عن منابع تلك الموروثات، فهي ليست المقولات التي تم تداولها عبر الأجيال وليست فقط تلك المتعلقة بمجموعة قيم ومعايير في فترة زمنية معينة، فهي ترتبط أيضاً بالموروث التعليمي التراكمي الذي يتم تحصيله من خلال المؤسسات التعليمية والدينية، فالصورة العامة أو النموذج المثال للمرأة في الذهنية هي الصورة النمطية التي تنال نوعا من القدسية كلما كان عملها وجهدها منصبا على المنزل ومتخذا الشكل الرعائي، لذا فإن محاولة تغيير النظرة للمرأة لتصبح نظرة إيجابية تمنحها حقها كإنسان في المشاركة السياسية والحياة العامة لا بد وأن تأخذ في عين الاهتمام الجوانب المعرفية الأخرى المتحصلة عن طريق المؤسسات التعليمية والتربوية والدعوية وكذلك الإعلام.

إن هذه الصورة بحد ذاتها تعمل على تعزيز نمطية الصورة في أذهان كل من الذكر والأنثى ولذا لا غرابة في أن نجد بعض الدراسات تعزز مقولة أن النساء أيضاً غير داعمات للنساء، فالمحتوى الثقافي وما يفرزه من عنف مبطن تجاه المرأة يتلقاه كلا الجنسين.

وترى الباحثة أن دور الثقافة السائدة لم يقتصر على توظيف بعض الأحاديث النبوية التي قد لا تكون موثوقة المصدر فقط أو نسب ما هو ليس حديثا نبويا للرسول، بل تعدت ذلك في التعدي على الأدب الفقهي والفلسفي الذي منح المرأة مكانتها، فكان على سبيل المثال استبعاد ابن رشد من الثقافة العربية المتداولة والأخذ بمقولات الغزالي حيث تتضح فيها النظرة الدونية اللاإنسانية للنساء، هذا الاستبعاد الذي كان له ما يبرره ضمن سياقه الزمني والظرف السياسي الاجتماعي كان له دورا كبيرا في تكريس دونية النظرة للمرأة، فقد كتب الغزالي: على الزوج ان يكون سيدا مطاعا، لا يشارك زوجته

ولا يشاورها ويعمل بخلاف أمرها وأن المرأة تتصف بركاكة العقل وعليها أن لا تخرج من البيت ولا تختلط مع الرجال، وان الزواج نوعاً من الرق.

قد تبدو أقوال الغزالي ليست ذات قيمة لو أنها كانت تعبر عن وجهة نظر فردية، إلا أنها حظيت بقبول اجتماعي منقطع النظير حتى أن كتابه طبع عشرات المرات، ومن هنا نستطيع أن نقدر مدى خطورة الأدب الذي يتم تناوله على نطاق واسع وعلى مدى عقود، مما يشكل سدا منيعا أمام أي حركة تغيير، فالتغيير في الرواسب الثقافية الذهنية غالبا يواجه بصعوبات تتطلب جهدا مضاعفا، أو ربما جرأة تتخطى حدود الزمان والمكان.

وأيا كانت سبل التغيير إلا أن الثابت هو أن التغيير المطموح إليه لن يكون ولن يستوي حال النساء أو يتساوى مع الرجال في المشاركة السياسية ما لم يتم العمل على تغيير هذه الرواسب التي تغلغلت بفعل تقادم الزمن وعدم وجود بديل كافي لمقاومتها أو محو آثارها، و "من هذا المنطلق يمكننا النظر إلى الثقافة على أنها ذاكرة شعبية وتلعب دورا بالنسبة للجماعة كما تلعب الذاكرة الفردية للفرد في حفظ المعلومات. ومنه فإن الثقافة تمثل كل الترسبات الاجتماعية من معتقدات ومعرفة وفن وأخلاق، وهي مرتكز لتحليل السياق الاجتماعي والسياسي" (الجمعية العامة للأمم المتحدة/التقرير السنوي، 2014: 3).

المبحث الثاني

واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية منذ عام 1954 وحتى 2020

ذكر في البيانات التي تم تجميعها أن المرأة عموما في كافة المجتمعات تعاني من تهميش في الحياة السياسية وإن كان نسبيا.

في الأردن يسجل للقوانين التي شرعت مشاركة المرأة سياسيا وتعديلاتها نقطة تميز وتحول في تاريخ المرأة الأردنية، كما يسجل لحركات التحرر النسوية أيضاً، فكانت التنظيمات والحركات واللجان وما انبثق عنها محركات للتغير في واقع المرأة الأردنية.

إن ما يمكن أن نعزو إليه أسباب عدم تمكين المرأة الأردنية من المشاركة السياسية المطموح إليها قد تعزى إلى جهل المجتمع بأهمية دور النساء النوعي في مواقع صنع القرار، فوصولها إلى مواقع صنع القرار قد يسهم بشكل لافت في رفع سوية فض النزاعات وفي تقديم خدمة مجتمعية رعائية متميزة، فالمرأة تتميز بالإدارة السليمة الحكيمة، كما أن وصولها مواقع صنع القرار يمكنها من طرح قضاياها ويعمل على إعادة النظر في التشريعات والقوانين الخاصة بها.

فيما يتعلق بالقانون الأردني يمكن القول بأن القانون ساوى بين الجنسين من حيث الحق في تولي المناصب السياسية وذلك في المادة (22) من الدستور الأردني الصادر 1952، كذلك منحت المادة (16) فقرة (2) الأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، وكذلك الميثاق الأردني الصادر 1990.

إلا أن اللافت للاهتمام أن المرأة الأردنية تأخرت نسبيا في وصولها مراكز صنع القرار عن القوانين الصادرة المنحازة لها، فبالرغم من أن حق الترشح للبرلمان صدر عام 1974 إلا أنها لم تدخل البرلمان حتى عام 1993، وتم تعيينها في البلديات عام 1995، وفي عام 1999 نجحت 8

نساء في البلديات من أصل 43 مرشحة، كما أن دخولها مجلس الاعيان تم تعيين سيده عام 1989 وسيدتين عام 1993، أما في السلطة التنفيذية فقد بقيت المناصب حكرا على الرجال حتى عام 1979 بتعيين أو سيدة، ومنذ عام 1999 أصبحت اكثر من سيدة في الحكومات الا انها لم تتجاوز سيدة أو سيدتين حتى عام 2003 وكانت اعلى نسبة عام 2005 حيث تلت اربع سيدات وكذلك في عام 2007 بواقع اربع سيدات، وكذلك 2009 4 سيدات، و2010 3 سيدات، و2013 خمس سيدات، و2016، 6 سيدات و2020 3 سيدات وبالنظر إلى الجداول بقراءتها مع واقع مشاركة المرأة نجد التالي.

تمثيل المرأة في مجلس الأعيان

إن المنحنى البياني لنسبة تمثيل النساء في البرلمان لن تتخذ منحى تقدميا، وفي الوقت ذاته لم تعط دلالة على أن هنالك تغيير يتعلق بثقافة المجتمع أو الوعي بأهمية دور المرأة، وقد كان من اللافت للنظر أنه بعدما حققت المرأة فوزا بالمنافسة ولو بنسبة ضئيلة عادت لتفقد وجودها بأي مقعد على مستوى التنافس عام 2020، وعاد وجودها ممثلا فقط للكوتا، مما قد يدل على أن لا استراتيجيات وطنية أو أهلية أو حتى نسوية تتبنى قضية المرأة ضمن برامج مدروسة لتحافظ على ما صلت إليه إن لم تصبو إلى تطور إيجابي، وقد يكون موقف المواطن من المجلس السابق وعدم اقباله على الانتخابات بشكل جيد في 2020 سبباً، بحيث نعود هنا إلى الذهنية التي تحكم المجتمع فإن كان أداء المجلس السابق غير مرضي وقد أحجم فإنه لن يستثني المرأة وقد يستبعدها أيضاً لذا كان نجاحهن فقط باحتساب حصة الكوتا.

تمثيل المرأة في مجلس الأعيان

يلحظ التذبذب في نسبة تمثيل النساء في مجلس الأعيان إذ أن المنحنى لا يتخذ شكل التطور الإيجابي مع تقدم السنوات، فقد تتراجع نسبة تمثيلها وقد تتقدم دونما اعتبار للزمن وهذا ما يرجح

فرضية ان لا استراتيجيات وبرامج وخطط هادفة ومستمرة تعمل كأدوات ضغط سواء على المشرع وأدوات تغيير في النظرة المجتمعية.

نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية

أما نسبة تمثيلها في المجالس البلدية فقد ارتفعت بنسبة أفضل منها في مجلسي النواب والأعيان وقد يعزى ذلك إلى أن التعيين قد لعب دورا مهما بالإضافة إلى ان وجودها في مجالس البلدية هو دور أقرب إلى الدور الرعائي الخدماتي أكثر منه التشريعي أو الرقابي ولذا فإن نظرة المجتمع هنا تكون في خدمتها.

يمكن القول إن خللاً ما جعل المجتمع ينظر إلى تبوأ المرأة مواقع صنع القرار العليا بأنه انتهاك للأنوثة أو معيق لدورها كامرأة، قد تكون النسوية المتطرفة أحد أسباب هذا الخلل فالنسوية المتطرفة تعمل على تشويه صورة الأنثى أثناء مطالبتها بحقوقها، كأن تظهرها ندا للرجل أو تطمح لأن تكون رجلا وليست أنثى بمواصفات قيادية تمكنها من أداء مهمات يستطيع الرجل أن يؤديها، قد يكون لبعض التوجهات المتطرفة التي تغالي في المطالبة بحقوق النساء بافتراضها في معركة مع جنس آخر وليس ثقافة مجتمعية أثرا في نفور البعض منها وأثرا غير محقق للنتائج التي لا نشك بسموها بسبب عدم اتباع الأساليب المناسبة في مخاطبة المجتمع، فإظهار الندية وصورة الصراع كما لو كان بين جنسين وإظهار المرأة بأنها مطالبة بحقوقها لتجعل من ذاتها رجلا آخر يتسبب بعدم تحصيل النتائج وقد يتسبب بجل المجتمع لا يتقبل وجود المرأة حتى في مكان العمل إلا بصورة معينة وقالب معين يقدم الدور الرعائي وليس القيادي " إن أحد الانتقادات التي أوردت على مبدأ المساواة هو أن هذه النظرية تعتبر حقوق المواطن الذكر هي النموذج الأساسي للحقوق التي ينبغي منحها للنساء، وفي الحقيقة جعل الرجال بذلك معيارا للنساء، وتعتقد نسويات الاختلاف بأن التمحور حول الذكورة

والغفلة عن اختلافات النساء، تسوق النساء باتجاه أن يصبحن رجالا وتتسبب في زوال الخصائص الأنثوية" (رودكر، 2019: 83).

1- نسبة تمثيل المرأة الأردنية في الوزارات

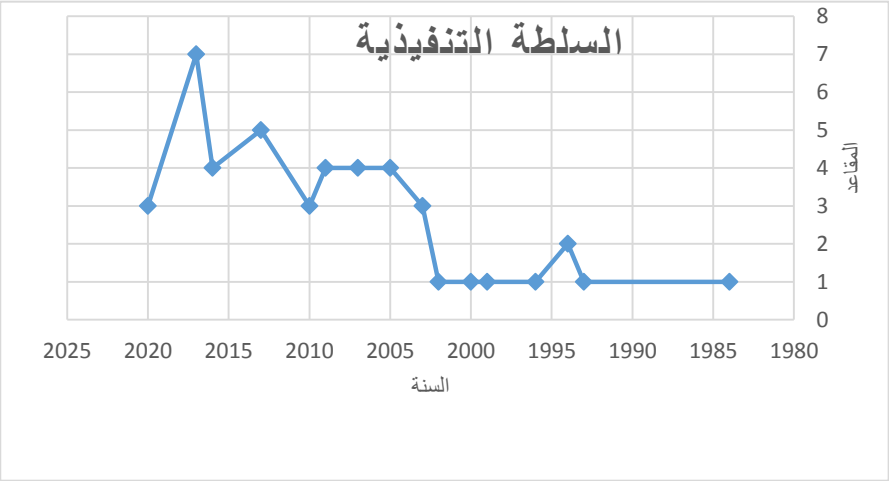

اعداد الباحثة:

قد يكون من المؤسف القول أن نسبة تمثيل النساء في الوزارات عام 2005 كانت أعلى منها في عام 2000، وهنا تؤكد الدراسة أن الخلل يكمن بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وظروف التعليم وطبيعته التي لم تؤهل النسائي بذات الطريقة التي تم فيها تأهيل الرجال إلى غياب التخطيط الخاص بالنساء وعدم ايلائه أهمية عملية تكون بمثابة أداة تغيير وأداة ضاغطة من أجل تغيير واقع المشاركة السياسية لديها.

كما تتحمل منظمات المجتمع المدني المعنية بالنساء مسؤولية الضغط على مراكز صنع القرار من أجل تمثيل أفضل للمرأة الأردنية خصوصا أنها قد أثبتت جدارتها في معظم المناصب التي تولتها، وان نسبة التعليم بين النساء مرتفعة وأن لا شك في كفاءة المرأة الأردنية.

المبحث الثالث

قراءة في نتائج المقابلات

أجرت الباحثة مقابلة عن بعد نظرا لظروف الحظر الصحي مع بعض النساء وباستخدام وسائل التواصل وقد ارسلت أسئلة المقابلة إلى 12 مبحوثة وكان الهدف من ذلك تعزيز نتائج الدراسة أو دحضها وقد تم توجيه الأسئلة التالية بالإشارة إلى تدرجات قياس الإجابة (4 متدنية، 4–7 متوسطة، 7 –10 مرتفعة):

السؤال الأول: أنت تقيمين حال المشاركة السياسية للمرأة الأردنية باختيار رقم من واحد إلى عشرة بدرجة 1،2،3،4،5،6،7،8،9،10

1– 4 متدنية

2– 4– 7 متوسطة

3– 7 –10 مرتفعة

كانت إجابة السيدات على فقرات المقابلة يتعلق بالمعوقات كما يلي وباعتماد تدرج متدني، متوسط، كبير، كبير جداً

3 نساء من 12 جاءت اجابتهن متدنية

و8 من 12 متوسطة

وكانت اجابة واحدة كبيرة.

السؤال الثاني: أنت تقيمين وضع القوانين الأردنية كداعم لمشاركة المرأة في المجال السياسي بدرجة 1،2،3،4،5،6،7،8،9،10، جاءت الإجابات بما نسبته 5 من 12 متدني

و5 من 12 متوسط

و2 من 12 كبير

السؤال الثالث: أنت تقيمين الموروث أن الثقافي والنظرة المجتمعية السائدة للمرأة كانت من معوقات تقدمها في مجال المشاركة في العمل السياسي بدرجة. 1،2،3،4،5،6،7،8،9،10

كانت الاجابات 2 من 12 متدني

و1 من 12 متوسط

و9 من 12 كبير

السؤال الرابع: انت ترين أن صورة المرأة في المناهج الدراسية ساهمت في تشجيع المرأة على المشاركة في العمل السياسي بشكل....

1،2،3،4،5،6،7،8،9،10

جاءت الاجابات

4 من 12 متدني

5 من 12 متوسط

3 من 12 كبير

السؤال الخامس: أنت ترين أنه تم توظيف النصوص الدينية الخاصة بالمرأة بشكل أسهم في تعزيز النظرة الدونية لها بدرجة1 ،2،3،4،5،6، 7،8، 9، 10

جاءت الاجابات بنسبة

4 من 12 متدني

6 من 12 متوسط

2 من 12 كبير

السؤال السادس: أنت ترين أن إلزام المجتمع للإناث بمسار أكاديمي معين بعيدا عن السياسة والحياة العامة أسهم في إعاقة النساء عن المشاركة السياسية بدرجة

1،2،3،4،5،6، 7،8، 9، 10

جاءت الاجابات بنسبة

3 من 12 متدني

2 من 12 متوسط

7 من 12 كبير

وقد تم توجيه سؤال خاص للسيدات بوضع علامة من عشرة للأسباب التي يرينها الأكثر أثرا في إعاقة النساء عن المشاركة في الحياة السياسية وبوضع ترقيم من 1 إلى 10 وكانت المعوقات كالتالي:

1- معوقات قانونية ( ).

2- معوقات تتعلق بالموروث الثقافي ( ).

3- معوقات تتعلق بالمناهج الدراسية والمسار الدراسي ( ).

4- معوقات تتعلق بتوظيف النصوص الدينية ( ).

فقد تكرر الترقيم 9 من 10 للفقرة الخاصة بالموروث الثقافي من قبل 7سيدات في حين تكرر الرقم 9 للفقرة الخاصة بالمناهج الدراسية ومسار التعليم من قبل 5 سيدات ولم يكن هنالك ترقيم للفقرات الأخرى.

وقد تم أيضاً استمزاج آراء اثني عشر رجلاً على ذات أسئلة المقابلة على وكانت الإجابات كالتالي:

السؤال الأول: أنت ترى ان المشاركة السياسية للمرأة الأردنية حاضرة بشكل

1،2،3،4،5،6، 7،8، 9، 10

وكانت الإجابات:

5من 12 بشكل كبير

6 من 12 بشكل متوسط

1 من 12 متدني

السؤال الثاني أنت ترى أن القوانين الأردنية كانت داعمة لمشاركة المرأة في المجال السياسي بشكل

1،2،3،4،5،6، 7،8، 9، 10

وكانت الاجابات:

6 من 12 كبير

4 من 12 متوسط

2 من 12 متدني

السؤال الثالث: أنت ترى الموروث أن الثقافي والنظرة المجتمعية السائدة للمرأة كانت من معوقات تقدمها في مجال المشاركة في العمل السياسي بدرجة

1،2،3،4،5،6، 7،8، 9، 10

كانت الاجابات:

5 من 12 بشكل كبير

4 من 12 متوسط

3 من 12 متدني

السؤال الرابع: انت ترى أن صورة المرأة في المناهج الدراسية ساهمت في تشجيع المرأة على المشاركة في العمل السياسي بدرجة

1،2،3،4،5،6، 7،8، 9، 10

وجاءت الاجابات:

7 من 12 جيد

5 من 12 متوسط

السؤال الخامس: أنت ترى أنه تم توظيف النصوص الدينية الخاصة بالمرأة بشكل أسهم في تعزيز النظرة الدونية لها بدرجة

1،2،3،4،5،6، 7،8، 9، 10

وجاءت الاجابات:

2 من 12 بشكل كبير

و3 من 12 بشكل متوسط

و7 من 12 بشكل متدني

السؤال السادس: أنت ترى أن إلزام المجتمع للإناث بمسار أكاديمي معين بعيدا عن السياسة والحياة العامة أسهم في إعاقة النساء عن المشاركة السياسية بدرجة

1،2،3،4،5،6، 7،8، 9، 10

جاءت الاجابات:

3 من 12 كبير

7 من 12 متدني

2 من 12 متوسط

وفي السؤال الخاص بوضع علامة من عشرة للأسباب التي يراها الرجال الأكثر أثرا في إعاقة النساء عن المشاركة في الحياة السياسية كانت المعوقات كالتالي:

1. معوقات قانونية ( ).
2. معوقات تتعلق بالموروث الثقافي ( ).
3. معوقات تتعلق بالمناهج الدراسية والمسار الدراسي ( ).
4. معوقات تتعلق بتوظيف النصوص الدينية ( ).

فقد تكرر الترقيم 6 من 10 للفقرة الخاصة بالموروث الثقافي من قبل 6مبحوثين في حين تكرر الرقم 4 للفقرة الخاصة بالمناهج الدراسية ومسار التعليم من قبل 4 مبحوثين و7من 10 للمعوقات القانونية من قبل سبعة مبحوثين.

من خلال تحليل استجابات السيدات والرجال نجد المرأة ترى أن نسبة المشاركة السياسية متدنية وهذا يتفق مع الواقع ومع واقع الدراسة وفرضيتها، في حين عبرت عن رأيها الخاص بالقوانين الأردنية كأداة داعمة أو غير داعمة بشكل محايد تراوح ما بين جيد ومتوسط، في حين أنها أولت عامل الموروث الثقافي الأهمية الكبرى كمتسبب في إعاقة النساء في المشاركة السياسية وهذا يفسر بأن عامل الثقافة وآثاره عامل يعاش ويختبر على أرض الواقع وهو ما يتوافق مع العديد من الدراسات التي تناولت هذا السبب كمعيق، أيضاً ركزت السيدات اللواتي تمت مقابلتهن على عامل المناهج الدراسية بحيث ابدين عدم رضى عن هذا الجانب في تشجيعه المرأة للمشاركة في الحياة السياسية وكذلك عن عدم رضاهن عن طبيعة المسار الاكاديمي الذي لا يعمل على توجيه النساء نحو الانخراط في العمل السياسي.

وقد اختلفت آراء الرجال الذين تمت مقابلتهم من حيث عدم ايلائهم الاهتمام بجانب الموروث الثقافي أو جانب تأثير توظيف النص الديني بما يتناسب مع الثقافة، فكان هنالك تركيز نسبي على الفقرة الخاصة بالقوانين، وقد يكون ذلك أقل تكلفة نفسية بالنسبة للرجل إذ أنه لو انتقد الجانب الثقافي المجتمعي أو حتى المنهاج الدراسي فإنه بشكل أو بآخر قد يوجه اللوم إلى ما يسمى المجتمع الذكوري أو بمعنى آخر قد يدين ذاته وقد يقر بأهمية مشاركتها فالرجل قد لا يتقبل مشاركتها وفي الوقت ذاته يعتبر ذاته وصيا عليها ولا يتقبل فكرة ان يكون هو ذاته عائقا.

الفصل الخامس
الخاتمة، النتائج التوصيات

الخاتمة

اتخذت الدراسة من واقع مشاركة المرأة السياسية في الأردن من الفترة الممتدة من 1954 وحتى عام 2020 مرتكزا للبحث، باستخدام المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي، في محاولة للإجابة عن التساؤل الخاص بالتطور التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وعن المعوقات التي تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية وما هي سبل معالجتها، وقد تم تجميع معظم المعلومات من مختلف المصادر التي توثق مسيرة المرأة الأردنية ضمن سياق قراءتها التاريخية والسياسية والاجتماعية، كما تم استخدام مقابلة متواضعة لاستمزاج آراء 24 مبحوثاً ومبحوثة بشكل قصدي من النساء والرجال ليس بهدف اثبات نظرية البحث القائمة على أن هنالك معوقات في مشاركة المرأة سياسيا بل لتدعيم بعض افتراضات الدراسة الجزئية التي تناولت الموروث الثقافي الاجتماعي، وبعض المعوقات القانونية، والمعوقات الخاصة بالمناهج التعليمية ومسارات التعليم الخاصة بالإناث، وتوظيف النصوص الدينية التي تكرس النظرة الدونية للمرأة بافتراضها ليست مؤهلة لإشغال مواقع تتطلب مسؤولية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعوقات القانونية كانت أقل أثرا من الموروث الثقافي الاجتماعي ومن تأثير المناهج الدراسية التي تغض الطرف عن المرأة كونها في مواقع صنع قرار وتعكس صورتها كتابع للرجل، كذلك يعد الإرث الديني الانتقائي والمتناقل من جيل إلى آخر بتفسيرات دونما تمحيص بمدى صحته وبما يتناسب مع النظرة الاجتماعية الدونية للمرأة أحد أهم المعوقات أمام مشاركة المرأة سياسيا ووجودها في مواقع صنع القرار.

وأوردت الدراسة عدة استنتاجات وتوصيات تصنف ضمن سبل معالجة المعوقات منها : أن المجتمع يتقبل المرأة بدور الرعاية أكثر من تقبله إياها بدور القيادة لذا لا بد من تبني استراتيجيات وخطط بعيدة المدى من قبل المنظمات المعنية بشؤون المرأة وان لا يكون ذلك متزامنا فقط مع مراحل الانتخابات، والتركيز أيضاً على انخراط النساء في مجالات أكاديمية تساعدهن في تبوأ مكانهن ومكانتهن في المشاركة السياسية، وأن يكون هنالك تثقيفا وتوعية غير مباشرة وغير متسببة بردة فعل عكسية لدى المجتمع حول اهمية مشاركة المرأة عن طريق وسائل الإعلام بمختلف صورها ، وأن تتبنى وزارة الأوقاف خطابا دينيا يعنى بإعادة تفسير بعض النصوص الخاصة بالمرأة وإيضاح حقيقتها وأن تركز في خطابها عبر منابرها المختلفة على مكانة المرأة الحقيقية في الإسلام .

كما أنه ونتيجة تكريس المناهج الدراسة للصورة النمطية في المضمون فيفضل أن تعمل وزارة التربية والتعليم على تضمين المناهج صورا مشرقة ومختلفة للنساء والمرأة الأردنية تحديدا، كبديل عن صورة المرأة غير المستقلة أو المطلوب منها التضحية دوما كي تكون مقدرة اجتماعياً.

كذلك الإبقاء على نظام الكوتا فيما يتعلق بالسلطة التشريعية إلى حين نضوج فكرة تقبل المرأة في المواقع القيادية والمشاركة السياسية تدريجياً وعن طريق التغيير في النظرة الاجتماعية للمرأة بتكاتف مختلف الجهات، وأن تتحمل منظمات المرأة عبء الضغط على مراكز صنع القرار من أجل تمثيل أفضل للنساء في بقية السلطات والمواقع وبما يعكس نسبة النساء في المجتمع ممن يمتلكن المقدرة والكفاءة على تبوأ مناصب عليا.

النتائج

مما سبق، يتضح لنا واقع المرأة الأردنية في الحياة السياسية بالنقاط التالية:

1. مرّت المرأة الأردنية بظروف اجتماعية ومنعطفات سياسية متقلبة منذ بدء منحها حقوقها في التشريع عام 1952، ومرّت بمنعطفات سياسية أدت إلى تراجع حركات التحرر الخاصة بالمرأة الأردنية.
2. أن هناك ضعفاً في مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالرغم من أن القوانين والتشريعات قد أتاحت لها، وكذلك التعديلات التي أجريت كانت جميعها في صالحها، فهذا يقودنا إلى استنتاج أو افتراض أن هناك خللاً ما لا يتعلق بالقوانين بقدر تعلّقه بالثقافة الاجتماعية. لذا نتبنى نظرية أن الثقافة السائدة وعدم العمل على تغييرها هي العائق الأكبر في انخراط النساء بشكل مُرضٍ في الحياة السياسية، فهذا يدعونا بالتفكير بوسائل وأساليب ما كان قد علق بالذهنية المجتمعية من رواسب أدت إلى الاعتقاد بعدم أهليتها للقيادة وللإدارة والتفاوض وصنع القرار.
3. أن التطور الحاصل في سبيل جعل المرأة أكثر مشاركة لم يتخذ منحناً تصاعدياً أو مستديماً، بالنظر إلى نسبة تمثيل المرأة في نختلف السلطات نجد أنها تخطو بخطى غير ثابتة نحو التمثيل السياسي والمشاركة السياسية.
4. ان من أسباب إعاقة النساء عن التقدّم في المشاركة السياسية يتعلق في جانب من جوانبه بالنظرة الاجتماعية للمرأة التي تعززها الثقافة السائدة، بحيث يكون المجتمع أكثر تقبلاً لها في حال انخراطها في الحياة العامة في الأعمال التي تتناغم مع الدور الرعائي الذي يبدو متمماً لدور الأم، كاتجاه المجتمع حتى في التعليم نحو تعليم الإناث مهنة التدريس والتمريض وهذا ما قد يوصف بمسار التعليم الخاص بنسبة كبيرة من النساء، في حين يبتعدن عن دراسة العلوم

السياسية على سبيل المثال أو القانون أو أي تخصص على تماس مع الحياة العامة والسياسية وبتأثير من رغبة واتجاه الثقافة العامة، وإن كان هذا لا يندرج على مختلف المراحل الزمنية إلا أن تقبل المرأة في الدور الرعائي في الوظيفة لم يزل حاضراً ومسيطراً.

5. أن سبل العلاج لا بد أن تتخذ من مختلف المنابر الثقافية بما فيها المناهج الدراسية والثقافة السائدة والإعلام ومساهمة المجتمع المدني وتغيير النظرة للمرأة بافتراضها كائناً يتّصف بالرعاية إلى كائن قادر على الانخراط في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار.

التوصيات

من التوصيات التي توصي بها الباحثة بناءً على ما تقدّم، وبناءً على الأرقام التي لا تدعو إلى التفاؤل مقارنة بما هو مسموح للنساء قانونيا ودستوريا من ممارسة حقوقهن الآتي:

1. أن تتسلم منظمات المجتمع المدني والمنظمات العاملة في شؤون المرأة زمام المبادرة كي تكون المرأة في القادم من السنوات في مراكز صنع القرار بنسبة مرضية وممثلة لمجموع النساء الرياديات والقياديات في الأردن وممن يمتلكن رؤى سياسية تمكنهن من أن يتولين الشأن العام جنبا إلى جنب مع الرجل.
2. أن يلتفت المعنيون بشؤون المجتمع والمرأة إلى ضرورة تغيير صورة المرأة النمطية وان لا يتم ذلك بأساليب مباشرة قد تؤدي إلى ردود افعال عكسية ومن طرق ذلك.
3. توجيه الإعلام ليعرض صورة المرأة القيادية ليس بافتراضها استثناء ولكن بافتراضها حالة طبيعية تمثل قدرات المرأة الأردنية.
4. أن يصار إلى انتاج اعمال تلفزيونية أو درامية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي توصل رسائل غير مباشرة عن أهلية النساء ليكن في مواقع صنع القرار.

5. أن يكون هنالك توجيه لوزارة التربية والتعليم بتضمين المناهج مادة تتعلق بالمرأة مع تغيير الصورة النمطية التي تبدو عليها.
6. أن يكون هنالك برامج توعية وتثقيف دائمة تستهدف المجتمعات المحلية تهدف إلى التوعية بدور المرأة وربط هذا الدور بما يعود بالنفع على المجتمع وان لا تكون هذه البرامج محددة بخطة زمنية معينة أو مسايرة لمرحلة انتخابية ما.
7. ضرورة أن تتبنى الحكومة مشاريع من شأنها النهوض بالمرأة وتأهيل قياديات الزمن القادم وأن تعتمد الكفاءة والتميز حتى يكون ذلك حافزاً للشريحة الأوسع في ان تدفع الإناث لإثبات ذواتهن.
8. أن تتوجه وزارة الأوقاف بخطاب ديني عبر الوسائل المتاحة يهدف إلى اظهار صورة المرأة الحقيقية في الإسلام، فهي لم تكن عورة ولا ناقصة عقل، ذلك ان التفاسير والتحوير الذي أرضى المزاج العام لم يكن ليتفق مع النص الديني السليم ولا مع الفطرة السليمة أيضاً مما تسبب بخلق تشوهات معرفية خاصة بالمرأة.
9. ينبغي إبقاء العمل بنظام الكوتا حتى حين وحتى يدرك المجتمع مع المراس والوقت أن النساء قادرات على إحداث التغيير وأنهن يستطعن أن يتولين شأن العامة، وأن وجودهن بصفتهن إناث قد يعمل على تقديم رعاية وخدمات وتشريعات في صالح المواطن.
10. يجب أن يراعي المشرع الاستمرار في تعديل نصوص القوانين بما يضمن نسبة تمثيل تعكس ريادية المرأة الأردنية الحقيقية.
11. ضرورة أن تلتفت رائدات الحركة النسوية ومنظماتها إلى أسلوب الخطاب الخاص بتغيير الاتجاهات والنظرة المجتمعية، فمجتمعنا لم يزل – وهذه حقيقة– يقدس المرأة بدورها الأنثوي لكنه لا يمنعها من الخروج للعمل، لذا كان لا بد بعد اصطدامنا بتراجع نسبي في مدى التطور

الذي حققته المرأة الأردنية أن نعمل على مراجعة أساليب ووسائل الخطاب المجتمعي بحيث يكون متهيئا لتقبل ودعم النساء في المشاركة السياسية بمعناها الكلي الشامل.

12. القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول مشكلة عدم اقبال المرأة على العمل السياسي والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بمنهجية علمية.
13. تحد امام النساء أنفسهن لكسر عوائق الخوف وضعف الثقة والانخراط في الحياة العامة.

قائمة المراجع

القران الكريم.

أحاديث نبوية شريفة.

التشريعات

- الميثاق الوطني الأردني لعام 1990
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1953
- الدستور الأردني 1952
- وثيقة الأردن أولا

قواعد البيانات

- اتفاقية سيداو الموقع الرسمي للأمم المتحدة
- وزارة الداخلية، موقع**https://www.moi.gov.jo/Default/Ar**
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2014)، الدورة السابعة والعشرين، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- موقع رئاسة الوزراء الأردنية
- موقع الهيئة المستقلة للانتخاب

الكتب

أبو حمود، محمد أحمد (2018). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، (473) 42، .140-40

أبو حمود، محمد أحمد (2018). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، 42 (473)، 40-140.

الأنصاري، عبد الحميد (2018). صورة المرأة في الموروث الديني، الجريدة، الكويت، الكويت.

بادي سامية (2005). المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتورى قسطنطينية، تركيا.

بن عشمو، سهيلة وبودرة كنزة (2015) تمثيلات المرأة في المتخيل الشعبي، جامعة بجاية، الجزائر.

البيج، حسين علوان (1997). المشاركة السياسية والعملية، المستقبل العربي، (223) 20، 60- 100.

التل، سهير (2008). تاريخ الحركة النسائية الأردنية منذ عام 1944م حتى عام 2008، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

خلايلة، حنان أحمد عبد الكريم.(2018) التنظيم القانوني للتمثيل النيابي للمرأة في مجلس النواب الأردني، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الخوالدة، صالح عبد الرزاق (2017). حقوق المرأة الأردنية في تأليف الأحزاب والانتساب إليها، مجلة جيل حقوق الانسان،(17) ، 57-79.

الخوالدة، صالح عبد الرزاق (2018). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية /مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، مجلة العلوم الاجتماعية، (1) 46، 218-252.

الخوالدة، صالح عبد الرزاق فالح (2017). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (11)، 252-299.

دخيل، محمد حسن (2017). علم الاجتماع السياسي، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية.

الرواشدة، اسماء ربحي والرواشدة، علاء زهير (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، (3) 43، 1353-1372.

رودكر، نرجس (2019). النسوية، بيروت: المركز الاسلامي للدراسات الإسلامية.

السرابي، سهام محمد الحاج علي (2010). صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية، مجلة جامعة دمشق، (2-1) 26، 463-496.

طارق، محمد عبد الوهاب (1999). سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، مصر: دار غريب للطباعة والنشر.

طالبي، مريم وبوعكاز، جميلة (2018). دور المرأة في الحضارات القديمة وادوات الزينة، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، جامعة قالمة، قسم الدراسات الاجتماعية.

عثمان، محمد عادل (2016). تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، القاهرة: المركز الديموقراطي العربي .https://democraticac.de/?p=36026

عدلي، هويدا (2017). المشاركة السياسية للمرأة، القاهرة: مؤسسة فريدريش إيبرت.

العزام، عبد المجيد (2009). الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة في الريف، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العش، دعاء مسلم (2020). الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الأردني والشريعة الاسلامية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العموش، مريم محمد عثمان (2016). انعكاس التمكين القانوني للمرأة الأردنية على مشاركتها السياسية، المجلة المصرية للدراسات القانونية، (8) 3، 805-768.

غوانمة، نرمين يوسف والثبيتات، قاسم جميل (2010). اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، (3) 3، 245-226.

القيم، علي (1997). المرأة في حضارات بلاد الشام القديمة، ط1، القاهرة: دار الأهالي.

كيال، باسمة (1981). تطور المرأة عبر التاريخ، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

مدني، حمدوش (2015). الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، الاسكندرية، مصر.

المقداد، محمد أحمد (2004). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، مجلة المنارة، (1) 12، 289- 343.

مهمور، محمود حامد (2020). مفاهيم أساسية في علم الاجتماع السياسي، دار الكندي للنشر والتوزيع.

هاني، خير (1989). التطور العملي للنظام الانتخابي في الأردن، عمان –الأردن.

أوراق العمل

زعموط، سمسة (2018). تحليل صورة المرأة لدى منهاج مرحلة التعليم الثانوي في الأردن، المؤتمر العلمي الأكاديمي التاسع، ص328-346

الاتحاد النسائي العربي (مايو2015). الثقافة المجتمعية وأثرها على وضع المرأة بين التمييز والامتياز.

مواقع الانترنت

https://www.iknowpolitics.org/ar/news/world-

https://ar.wikipedia.org/wiki-

https://www.maajim.com/dictionary

https://www.al-watan.com/Writer/id/9335

المراجع الأجنبية

Chaban, S., Consuegra, L. J., Elten, H., Gardes, K., Greymond, O., Gonzalez, O. M., ... & Trabelsi, S. (2017). **Regional organizations, gender equality and the political empowerment of women**. Stockholm: International IDEA, CoD, and UNDP.

ESCAB (2019). Women's Political Participation and Leadership ,**Social Development Policy Briefs**, (3).

الملحقات

الملحق (1) المقابلة

السيدات والسادة الأفاضل

صممت هذه المقابلة لاستمزاج آراء كلا الجنسين لغايات التعرف على معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية كأداة لتدعيم مصداقية فرضية البحث من عدمها

يرجى وضع اشارة امام الحالة التي تمثل رأيك

الفقرة الأولى:

أنت تمنح/ ين نسبة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية درجة من 10 على النحو التالي علما أن الرقم من 1 إلى 3 متدني ومن 4 إلى 6 متوسط ومن 7 إلى 10 كبير ( )

- السؤال الثاني

أنت ترى/ين ن أن القوانين الأردنية كانت داعمة لمشاركة المرأة في المجال السياسي بدرجة ( )

- السؤال الثالث

أنت ترى/ين ن الموروث الثقافي والنظرة المجتمعية السائدة للمرأة كانت من معوقات تقدمها في مجال المشاركة في العمل السياسي بدرجة ( )

- السؤال الرابع

انت ترى/ين ن أن صورة المرأة في المناهج الدراسية ساهمت في إعاقة المرأة عن المشاركة في العمل السياسي بدرجة ( )

السؤال الخامس

أنت تر/ين أنه تم توظيف النصوص الدينية الخاصة بالمرأة أسهم في تعزيز النظرة الدونية للمرأة بدرجة ( )

السؤال السادس

أنت ترى/ين أن إلزام المجتمع للإناث بمسار أكاديمي معين بعيدا عن السياسة والحياة العامة أسهم في إعاقة النساء عن المشاركة السياسية بدرجة ( )

السؤال السابع

يرجى إعطاء علامة من 10 للسبب الذي ترى/ين، أنه الأكثر تأثيرا في إعاقة المرأة الأردنية عن المشاركة السياسية ومواقع صنع القرار (على أن يكون خيارا واحدا)

1. معوقات قانونية ( )
2. معوقات تتعلق بالموروث الثقافي ( ).
3. معوقات تتعلق بالمناهج الدراسية ( ).
4. معوقات تتعلق بتوظيف النصوص الدينية ( ).